نموذج مقترح لقياس أثر الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية

"دراسة تطبيقية"

إعـــــــداد

الباحـث / السيد عوض السيد أحمد شبانه

مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة ـ جامعة مدينة السادات

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد أحمد أحمد شاهين
أستاذ المراجعة المتفرغ
وعميد الكلية السابق
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة أثر الشمول المالي كأحد آليات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية من خلال تقديم نموذج محاسبي مقترح يضم أهم مؤشرات الشمول المالي وقياس أثره على القيمة الاقتصادية المضافة كأحد المؤشرات الحديثة لقياس وتقييم الأداء، وللتحقق من أهداف وفروض البحث تم اتباع أسلوب الدراسة التطبيقية، وتم تجميع البيانات الفعلية حول مؤشرات الشمول المالي وحساب القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك محل الدراسة باستخدام سلسة زمنية مكونة من ٦ سنوات من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢١ لعينة مكونة من ٦ بنوك تجارية بواقع ٢ بنوك قطاع عام و٢ بنوك قطاع خاص و٢ بنوك فروع أجنبية، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج يعد من أهمها وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك محل الدراسة (قطاع عام- قطاع خاص- فروع أجنبية) بشأن مؤشرات قياس الشمول المالي بأبعاده (الإتاحة- الوصول- الاستخدام) وأيضا وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك محل الدراسة بشأن القيمة الاقتصادية المضافة حسب قطاع البنك، كما توجد علاقة وتأثير ذو دلالة معنوية بين التوسع في أنشطة الشمول المالي والقيمة الاقتصادية المضافة للبنوك محل الدراسة.

الكلمات الافتتاحية: الشمول المالي، القيمة الاقتصادية المضافة، الاستدامة المالية

Abstract

The research aimed to study the impact of financial inclusion as one of the mechanisms of financial technology and digital transformation on the economic value added for Egyptian commercial banks by presenting a proposed accounting model that includes the most important indicators of financial inclusion and measuring its impact on the economic value added as one of the modern indicators to measure and evaluate performance, and to verify the objectives and assumptions of the research, the applied study method was followed. By collecting actual data on financial inclusion indicators and calculating the economic added value of the banks under study using a time series consisting of 6 years from 2016 to 2021 for a sample of 6 commercial banks, 2 public sector banks, 2 private sector banks and 2 foreign branch banks, The researcher has reached a set of results, the most important of which is the existence of significant differences between the banks under study (public sector - private sector - foreign branches) on the indicators of measuring financial inclusion in its dimensions (Availability - Access - Use) and also the existence of significant differences between the banks under study regarding the economic value added by the bank sector, and there is a significant relationship and impact between the expansion of financial inclusion activities and the economic value added to the banks under study.

Key Words: Financial Inclusion, Economic Value Added, and Financial Sustainability

أولًا: الإطار العام للبحث:

١ـ مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي قطاعًا حيويًا وهامًا لتأثيره على الاقتصاد القومي سواء من خلال العمليات المصرفية المختلفة أو من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية التي تقدمها الشركات والبيانات المالية السنوية للبنوك والتي تعتبر معلومات أساسية لعدد كبير من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك المستثمرين (Saleh & Alghusain,2018)، كما يعتبر القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠. ومن ثم تسعى الحكومة المصرية مؤخرًا إلى تنشيط الاستثمار وخاصة فيما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيمانًا منها بأنها قاطرة التقدم الاقتصادي لمصر، من خلال تعبئة المدخرات والاستثمارات وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير نظام دفع آمن وموثوق يضمن الانتقال السلس للأموال بين العملاء والبنوك وكذلك بين البنوك وبعضها البعض، واستخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية مثل شبكات الهاتف المحمول والخدمات المصرفية الإلكترونية وبطاقات الدفع (الفيزا كارد)، كما تسعى إلى الترويج لمفهوم جديد على الاقتصاد المصري وهو الشمول المالى فى محاولة لدمج مختلف طبقات المجتمع أفرادًا ومؤسسات فى المنظومة المصرفية للدولة، وذلك لإعطاء فرصة لجميع فئات المجتمع لإدارة أموالهم بشكل آمن (عثمان وصالح، ٢٠١٨).

واكتسب الشمول المالى اهتمامًا متزايدًا على كافة المستويات (الدولي، الإقليمي، المحلى) فقامت منظمات دولية مثل البنك الدولي the World Bank، التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) Alliance for Financial Inclusion والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) Consultative Group to Assist the Poor بتنظيم ورعاية العديد من المؤتمرات والندوات المتعلقة بالشمول المالي لما له من أهمية كبيرة في العديد من البلدان النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، كما أصدرت لجنة بازل فى ٣١ مارس ٢٠١٦ وثيقة استرشادية حول المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة بخصوص التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية المرتبطة بالشمول المالى، وتهدف هذه الورقة إلى مساعدة المشرفين على الاستجابة للتغيرات والابتكارات فى المنتجات والخدمات وقنوات اتصال المؤسسات المالية.

ونتيجة هذا الاهتمام المتزايد أصبح يمثل الشمول المالى أحد أحدث المفاهيم التى انتشرت بقوة خلال السنوات القليلة الماضية، وتمثل ذلك بإلزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالى من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وقد أدرك قادة مجموعة العشرين أهمية الشمول المالى وتبنوا هدف الشمول المالى كأحد المحاور الرئيسية للتنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥).

وفى مصر تسعى الحكومة إلى الترويج للشمول المالى حيث عقد أول مؤتمر للشمول المالى فى دولة عربية كان فى مصر فى ١٣ سبتمبر ٢٠١٧ م تحت رعاية التحالف الدولي للشمول المالى، وعقدت مجموعة من الاتفاقيات على هامش المؤتمر لتعزيز الشمول المالى، كما يقوم البنك المركزي المصري بدور رئيسي فى تعزيز الشمول المالى من خلال وضع القواعد المنظمة والمبادرات الخاصة بالتنسيق مع الأطراف المعنية، والتي تهدف إلى تبسيط الإجراءات وفي إطار السعي نحو إزالة الأسباب والعوائق الأساسية التي تحول دون وصول الخدمات والمنتجات المصرفية لكافة فئات المجتمع؛ اهتمت الدولة بتهيئة المناخ العام والأطر التشريعية والتنظيمية، لذلك تم إنشاء المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي بالقرار الجمهوري رقم (٥٠١) لسنة ٢٠١٧، وصدر القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي (عقل، زهري، ٢٠٢٠)، كما صدر كتاب البنك المركزي المصري بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٩ بشأن تعليمات حماية حقوق العملاء والتي منها نشر الثقافة والتوعية المالية (البنك المركزي،٢٠١٩)، واستكمالًا لما تقدم ونظرًا لأن تحقيق الشمول المالي يتطلب مزيدًا من المشاركة الفعالة للبنوك، فقد ألزم البنك المركزي فى كتابه الدوري بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠ البنوك إنشاء إدارة مستقلة للشمول المالى داخل البنوك تتبع المسئول التنفيذي الرئيسي أو نائبه التابع له قطاع الأعمال وتتولي عملية التنسيق داخليًا بين إدارات ووحدات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى لتبادل المعلومات

الخاصة الشمول المالي، وصدور قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠ (البنك المركزي، ٢٠٢٠)، والذي تضمن لأول مرة بابًا لتنظيم خدمات ونظم الدفع والتكنولوجيا المالية بهدف دعم التحول الرقمي وتبني ابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالى في القطاع المصرفي المصري (جريدة الوقائع المصرية، ٢٠٢٠)، علاوة على المبادرات التي أطلقها البنك المركزي المصري بهدف تفعيل الرقمنة المصرفية وتحقيق الشمول المالي .

وفى ظل تلك التطورات والمستجدات وما يشهده العالم من طفرة تكنولوجية كبيرة وأنماط جديدة من التعاملات المالية والنقدية، يعمل القطاع المصرفي فى بيئة ديناميكية سريعة التطور تتصف بالتعقيد وعدم التأكد، بالإضافة إلى الضغوط المتزايدة والناتجة عن عولمة الأسواق وشدة المنافسة، ورغم التحديات والضغوط والقواعد التنظيمية التى يواجهها القطاع المصرفي والتي يجب أن يتعامل معها، وخاصة ما يتعلق بالتوسع فى الشمول المالى بعد إدراجه من جانب الحكومة المصرية كهدف من أهداف إستراتيجية مصر القومية لتحقيق التنمية المستدامة، أصبح لزامًا على البنوك تحقيق التوازن بين متطلبات تحقيق الشمول المالى وتحقيق الكفاءة المصرفية، والعمل على تدفق جميع التعاملات والخدمات المصرفية المختلفة لمتلقيها وطالبيها بالسرعة والجودة المناسبة، ومن ثم زادت شدة المنافسة الأمر الذي يتطلب وجود جهاز إداري كفء يقوم بتسهيل مختلف التعاملات البنكية والموارد المتاحة لتحقيق أقصى درجة من العوائد بأقل التكاليف الممكنة وتجنب وتخفيض المخاطر المصرفية من جهة أخرى لتوفير درجة من الكفاءة المرتفعة لتوفير الأمان الكافي لجميع المتعاملين مع هذه البنوك.

وفى ضوء تلك التطورات والتي مثلت تحديات لأغلب البنوك وفرص لبنوك أخرى إلا أن القطاع المصرفي أصبح متخوفًا وخاصة بعد تعرضه لأزمة مالية كبيرة نتيجة دخول بعض البنوك فى تمويل مشروعات وقروض أدت إلى خسائر مالية كبيرة وإفلاس بعض البنوك عام ٢٠٠٨م، ومن ثم نادت المجمعات العلمية والمهنية والأكاديمية بضرورة تبنى القطاع المصرفي لمبادرات أو الدخول فى تمويلات ومصادر أموال تساعد على تحقيق قيمة مضافة بما يدعم استدامتها المالية ومنها مقررات لجنة بازل والمتعلقة بكفاية رأس المال لتجنب القطاع المصرفي التعرض لهزات تؤثر على استدامته ومدى قدرة وكفاية رأس المال على مواجهة سداد التزامات البنوك. لذا أصبح الشمول المالي وما يحتاجه من آليات للتحول الرقمي وتجهيز البنية التحتية التكنولوجية للبنوك أمرًا هامًا للوصول إلى أكبر عدد من المهمشين، بالإضافة إلى دراسة المخاطر الناتجة عن التوسع غير المدروس في أنشطة الشمول المالي والتي منها وجود عدد كبير من العملاء غير النشطين أو ما يسمى بالحسابات الراكدة التي لا يتم عليها تعاملات وأيضًا وجود وانتشار البنوك في مناطق متطرفة عبر ماكينات الصراف الآلي مثلًا يعرض البنك لمزيد من المخاطر (Telukdarie & Mungar, 2023).

وعليه فإن تفاعل هذه المتغيرات يضع عمل البنوك التجارية في مرحلة دقيقة تحتاج إلى درجة عالية من الكفاءة والموازنة لإدارة أعمالها بطريقة مرنة تضمن الحفاظ على أداء متميز لها في ظل بيئة شديدة المنافسة، الأمر الذي يتطلب من هذه البنوك الاهتمام بشكل رئيسي بإدارة أموالها بطريقة كفؤة تضمن لها القدرة على الحفاظ على معدلات ربحية مقبولة لها (حسن، ٢٠١٩). والعمل المستمر على تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعزز من القيمة الاقتصادية المضافة بما يعمل على تحقيق الاستدامة المالية للبنوك التجارية والتقليل من تعرضها للمخاطر المختلفة.

٢- مشكلة البحث:

يواجه القطاع المصرفي المصري فى الوقت الحالي بيئة عمل تتصف بالديناميكية وسرعة التطور، بالإضافة إلى الضغوط المتزايدة الناتجة عن عولمة الأسواق وشدة المنافسة، كما يشهد القطاع المصرفي المصري فى عام ٢٠١٩م تطبيق مجموعة من القواعد التنظيمية الجديدة من أهمها مقررات بازل٣، والمعيار الدولي التقارير المالية (IFRS: 9)، وإصدار قانون البنوك الجديد، إلى جانب عدد من الإجراءات الرقابية التى يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، وقد ألزم البنك المركزي المصري البنوك المحلية بتطبيق تلك التعليمات اعتبارًا من أول يناير ٢٠١٩ م.

بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالشمول المالى نظرًا لقدرته على تحقيق نوعًا من الاستقرار المالى والاقتصادي للدولة، بالإضافة إلى مساهمته فى معالجة العديد من المشكلات، حيث تناولت دراسة (Roy

et al, 2015) أن ممارسة البنوك لأنشطة الشمول المالى يحسن من أداء وربحية البنوك، كما أظهرت بعض الدراسات (Ikram & Lohdi,2015; Bose et al, 2017 ; World Bank, 2014; Allen et al, 2016) ضرورة الإفصاح عن أنشطة الشمول المالى نظرًا لأنه يلبي احتياجات المعلومات لمجموعة متزايدة من أصحاب المصلحة. وذلك لأن التقارير المالية التقليدية لا يمكن أن توفر مساءلة شاملة، حيث فرضت المفوضية الأوروبية (European Commission,2008) بعض جوانب الإفصاحات الاجتماعية لبعض البنوك الكبرى في الآونة الأخيرة، وتم ممارسة مجموعة من الضغوط الكبيرة على القطاع المالي من أجل الانخراط مع نوع معين من المعلومات غير المالية والمعروف باسم الإفصاح عن الشمول المالي والكشف عنها (Bose et al,2017; Allen et al,2016).

كما يعد الإفصاح عن الشمول المالي بمثابة إفصاح عن المعلومات غير المالية والمسؤولية الاجتماعية التي يجب على البنوك إدراجها في تقاريرها السنوية. كما أنه أحد أهم مؤشرات أداء الاستدامة (SPIs) بالنسبة للبنوك لإظهار الالتزام بالاستدامة المصرفية، حيث يعد الإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية مهم للمساعدة فى اتخاذ القرارات الاستثمارية. إلا أن إفصاح البنوك عن الشمول المالى غير كافي ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- اعتبار الإفصاح عن الشمول المالى أحد أشكال إفصاحات المسئولية الاجتماعية للبنوك التجارية.
- اختلاف أساليب القياس والإفصاح عن الشمول المالى لدى البنوك حيث تقوم البنوك بالإفصاح عنه لدعم موقف البنوك فى تأييد المبادرات المختلفة.
- عدم استخدام البنوك نماذج للقياس والإفصاح المحاسبى عن الشمول المالى فى قوائمها المالية.
- عدم وجود دراسات تناولت مردود التوسع فى الشمول المالى على القيمة الاقتصادية المضافة.

وتأكيدًا على أهمية وجود نماذج موضوعية ومؤشرات لقياس مستويات الشمول المالى وفق أطر ومعايير واضحة، وضرورة تبنى أساليب مناسبة للإفصاح عن هذه النماذج والمؤشرات ضمن التقارير المالية التى تصدرها البنوك التجارية، ودورها فى توفير معلومات مالية وغير مالية تسهم فى تقييم الأداء المصرفي من قبل مساهمي تلك البنوك وإدارتها التنفيذية فضلًا عن قيام السلطات والأجهزة الرقابية بتحليلها للاطمئنان على سلامة القطاع المصرفي (شحاته، ٢٠١٩).

ومن ثم كان الدافع وراء إجراء هذا البحث يتمثل في عدم وجود دراسات سابقة تناولت تأثير التوسع في أنشطة الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة كأحد أساليب تقييم الأداء وخاصة في ظل تطبيق البنوك المصرية لمعيار IFRS9 بداية من عام ٢٠١٧ وتطبيق نسبة الرافعة المالية وفقًا لإرشادات البنك المركزي من بداية ٢٠١٦، وكذلك تداعيات فيروس كورونا بداية من عام ٢٠٢٠ وبداية توسع البنوك واشتراكها في مبادرات الشمول المالي وفقًا لتعليمات البنك المركزى بالإضافة لمجموعة من القوانين المحلية المنظمة التي صدرت تباعًا والتي تنظم المدفوعات الرقمية منها القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، كما صدر كتاب البنك المركزي المصري بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٩ بشأن تعليمات حماية حقوق العملاء والتي منها نشر الثقافة والتوعية المالية (البنك المركزي،٢٠١٩)، والكتاب الدوري بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠ والخاص بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالى داخل البنوك وصدور قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠ (البنك المركزي، ٢٠٢٠)، والذي تضمن لأول مرة بابًا لتنظيم خدمات ونظم الدفع والتكنولوجيا المالية بهدف دعم التحول الرقمي وتبني ابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالى في القطاع المصرفي المصري (جريدة الوقائع المصرية ، ٢٠٢٠)، بالإضافة لتداعيات فيروس كورونا وما أحدثة من اضطرابات على كافة المستويات والأنشطة الاقتصادية. وأيضًا كانت فترة الدراسة بداية ثورة التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في البنوك بما يحتاج إلى توفير بنية تحتية تكنولوجية وما ينتج عنها من زيادة في الانفاق، كل تلك التغيرات أثرت بشكل كبير على أداء الجهاز المصرفي المصري وتذبذب أرباحه المحاسبية، لذا رأى الباحث ضرورة دراسة التوسع في أنشطة الشمول المالي في ضوء كل تلك المتغيرات على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية.

وفى ضوء ما سبق تتجسد مشكلة البحث فى وجود قصور فى النماذج المستخدمة حاليًا فى القياس المحاسبى عن مؤشرات الشمول المالى وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة بما يعزز الاستدامة

المالية للبنوك التجارية. ومن ثم تتناول الدراسة تحليل ودراسة تأثير الشمول المالى على القيمة الاقتصادية المضافة لدعم وتعزيز الاستدامة المالية للبنوك التجارية، وتقديم نموذج محاسبي مقترح يجسد أهم مؤشرات الشمول المالى بشكل كمي ومالي، وآليات الإفصاح عنها وفقًا لمتطلبات بازل٣ كمعايير دولية للرقابة المصرفية، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية، ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وإرشادات البنك الدولي the World Bank، ومجموعة دول العشرين G20 بالتعاون مع التحالف من أجل الشمول المالي Alliance for Financial (AFI) Inclusion والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء Consultative Group to (CGAP) Assist the Poor، ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات تتمثل فيما يلى:

- ما هي طبيعة ومحددات القياس والإفصاح عن أنشطة الشمول المالي والقيمة الاقتصادية المضافة بالمؤسسات المصرفية؟
- ما مدى وجود فروق بين البنوك التجارية المصرية محل الدراسة (عامة – خاصة – فروع أجنبية) بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي لتعزيز القيمة الاقتصادية المضافة.
- ما هي طبيعة العلاقة بين تفعيل أنشطة الشمول المالى والقيمة الاقتصادية المضافة لتعزيز الاستدامة المالية للبنوك التجارية.
- ما مدى تأثير تفعيل أنشطة الشمول المالى على القيمة الاقتصادية المضافة لتحقيق الاستدامة المالية للبنوك التجارية.

٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى قياس وتحليل طبيعة ومؤشرات قياس الشمول المالي فى ضوء المتطلبات والضوابط التنظيمية والمعايير المحاسبية، ودراسة طبيعة ومتطلبات تحقيق القيمة الاقتصادية المضافة لتعزيز الاستدامة المالية فى البنوك التجارية المصرية. وتقديم نموذج مقترح لدراسة تأثير تفعيل متطلبات الشمول المالى على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية وينبثق عن الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلى:

- ✓ دراسة طبيعة ومحددات القياس والإفصاح عن أنشطة الشمول المالي بالمؤسسات المصرفية
- ✓ قياس الفروق بين البنوك التجارية المصرية محل الدراسة (عامة – خاصة – فروع أجنبية) بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي (الإتاحة- الوصول- الاستخدام) والقيمة الاقتصادية المضافة بما يدعم قدرة البنوك التجارية على الاستدامة المالية.
- ✓ تحديد طبيعة وقوة واتجاه العلاقة بين تفعيل أنشطة الشمول المالى والقيمة الاقتصادية المضافة لتعزيز الاستدامة المالية للبنوك التجارية.
- ✓ دراسة تأثير تفعيل أنشطة الشمول المالى على القيمة الاقتصادية المضافة لتحقيق الاستدامة المالية للبنوك التجارية.

٤- فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث يسعى البحث إلى التحقق من الفروض التالية:

١- توجد فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية محل الدراسة (عامة – خاصة – فروع أجنبية) بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي (الإتاحة- الوصول- الاستخدام) والقيمة الاقتصادية المضافة.

٢- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل أنشطة الشمول المالى والقيمة الاقتصادية المضافة لتعزيز الاستدامة المالية للبنوك التجارية المصرية.

٣- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل أنشطة الشمول المالى على القيمة الاقتصادية المضافة لتحقيق الاستدامة المالية للبنوك التجارية.

٥- أهمية البحث:

- تزايد الاهتمام بموضوع البحث على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى، حيث تعكف مجموعة البنك الدولى والتحالف الدولى من أجل الشمول المالى على توسيع نطاق الشمول المالى من خلال توسيع نطاق الخدمات الاستشارية والدعم الفنى للمساعدة فى الوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك فى كل أنحاء العالم.
- الأهمية التى إكتسبها الشمول المالى وخاصة فى ظل سعى الدول عن طريق تطبيق أنظمة مالية تسعى من خلالها إلى التقدم والتطور وإدارة مقدرات شعوبها وتحقيق العدالة والرقابة والتطور الاقتصادى.
- الدور الاقتصادى للشمول المالى والذى يتمثل فى مساعدة القطاع المصرفى فى تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ومن ثم توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية، والتى تسهم فى تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالى للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد.
- حرص الدولة على التحول الرقمي والتوسع فى استخدامات التكنولوجيا المالية باعتبارها أحد ركائز تعميق الشمول المالي، بما يدعم بنية النظام المالى بشكل عام والمصرفي بشكل خاص ودعم الكفاءة التشغيلية فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات والمعاملات المالية التى يتم استحداثها.
- تزايد اهتمام الجهات الرقابية والبنك المركزى المصرى بتطبيق الشمول المالى كأحد دعائم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠، حيث ألزم البنك المركزى البنوك بالوصول بنسبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى ٢٠٪ من محفظة الائتمان بنهاية ٢٠١٩ بهدف تعزيز ودعم خطط التوسع والنمو وزيادة التغطية الجغرافية والوصول إلى أماكن تجمعات تلك المشروعات(إبراهيم والصعيدى، ٢٠١٨)، كما تم تعديل تلك النسبة من بداية عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢٥ % من محفظة القروض بنهاية ٢٠٢٢ ، كما تم مد تلك الفترة لعام إضافى حتى عام ٢٠٢٣، بما يساعد على تحقيق طفرة اقتصادية وتنموية من خلال إتاحة أدوات جديدة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وكذلك الأفراد للدخول فى الاقتصاد الرسمى، والعمل على تذليل العقبات أمامهم سواء تمويلية وغيرها، بما يساعد تلك المشروعات على العمل والاستمرار، وكذلك وجود مجالات يتم استثمار المدخرات المتوفرة لدى البنوك من خلالها.
- أهمية تحقيق شفافية القياس والإفصاح عن سياسات الشمول المالى، وخاصة في ضوء توجيه البنك المركزي بإنشاء إدارة خاصة للشمول المالي داخل البنوك لتزويد البنك المركزي بمعلومات عن إستراتيجيات البنوك حول الشمول المالي.
- تعظيم استفادة البنوك التجارية من مزايا تفعيل الشمول المالي بشأن تقديم الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر بما يحقق الكفاءة التشغيلية والحد من مخاطر التركز، بما يؤثر على تحقيق معدلات أداء تساعد البنوك على تحقيق الاستدامة المالية في الأجل الطويل.
- حاجة البنك المركزي للتحقق من السلامة المالية للبنوك التجارية وخاصة في ظل الوضع الراهن من الأزمات المتلاحقة الصحية والاقتصادية والدولية، والإطمئنان إلى تحقيق البنوك لقيمة مضافة موجبة.
- ما تقدمه الدراسة الحالية من إسهامات فى تقديم نموذج لقياس أنشطة الشمول المالى من خلال مجموعة من المؤشرات التى يمكن أن تستعين بها البنوك فى قياس الشمول المالى، وتأثيرها على القيمة الاقتصادية المضافة كأحد أساليب تقييم الأداء للتأكد من تحقيق البنوك المصرية قيمة مضافة موجبة أو سالبة نتيجة التحول الرقمى والتوسع في أنشطة الشمول المالي بما يدعم قدرة البنوك على الصلابة والاستدامة في الأجل الطويل.

٦- الدارسات السابقة:

يتناول الباحث أهم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث وذلك كما يلي:

استهدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٩) التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة، كما تهدف إلى قياس أثر الإفصاح عن معلومات الشمول المالي في تعزيز مصداقية التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين مستوي الإفصاح بالتقارير المالية وجذب المزيد من الاستثمارات في سوق الأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن تعميم الخدمات المالية على مختلف شرائح المجتمع سوف يساعد في خلق الظروف اللازمة

التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويوجد ارتباط إيجابي بين الإفصاح عن الشمول المالي وبين شفافية الإفصاح عن الأداء المالي للمؤسسات البنكية ومن ثم التقليل من عدم تماثل المعلومات المفصح عنها في سوق الأوراق المالية، والذي ينعكس بشكل إيجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مصداقية التقارير المالية.

وقدمت دراسة (Le et al, 2019) توضيح ودراسة اتجاه الشمول المالي في آسيا وتأثيره على الكفاءة والاستدامة المالية. نظرًا لكون الشمول المالي أحد أهم أبعاد التطوير المالي، كما تعد الكفاءة المالية المدى الذي يؤدي به النظام المالي وظائفه، وتشير نتائج الدراسة إلى أن تزايد الشمول المالي يؤثر سلبًا على الكفاءة المالية، بينما يؤثر بشكل إيجابي على الاستدامة المالية. وذلك سواء بشكل إجمالي على الدول محل الدراسة أو على مستوى كل الدولة أو على مستوى مجموعات الدول ذات مستويات الدخل المختلفة. وهذا يعني أنه على الرغم من وجود إجماع حول تزايد الشمول المالي والحفاظ على الاستدامة المالية، يجب إعطاء الاهتمام المناسب للأثر الجانبي لعدم الكفاءة المالية المرتبطة بزيادة الشمول المالي.

في حين قدمت دراسة (شحاته، ٢٠١٩) نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي Financial Inclusion بأبعاده الثلاثة (الإتاحة، الوصول، والاستخدام)، وبيان تأثيره على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية المصرية، وكذلك تقديم قائمة مقترحة للإفصاح عن معلومات الشمول المالي في ضوء المعايير التنظيمية والمحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية من حيث الملكية بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي وذلك لصالح البنوك العامة يليها الفروع الأجنبية ثم البنوك الخاصة، وكذلك من حيث تحسين الأداء المصرفي خاصة فيما يتعلق بصافي العائد على متوسط حقوق الملكية كأحد مؤشرات الربحية، وكذلك إجمالي القروض/ إجمالي الودائع كأحد مؤشرات السيولة، فضلًا عن وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل متطلبات الشمول المالي بأبعاده المختلفة وتحسين معدلات الأداء المصرفي بهذه البنوك من حيث: مؤشرات الربحية، والسيولة، ومؤشرات جودة الأصول بالبنوك التجارية محل الدراسة.

وتناولت دراسة (Khansar & Ahmadyan., 2019) تحليل وفحص الأداء المالي للبنوك الإيرانية على أساس EVA وهو المفهوم الحديث الذي تم تقديمه لتقييم أداء البنوك. وتم تطبيق الدراسة على عدد ١٦ بنك من أصل ٣٢ بنك يمثل الجهاز المصرفي الإيراني، وتم جمع البيانات للدراسة من خلال التقارير السنوية للبنوك من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧ (١٢ عامًا). وتتصف البنوك الخاصة التي تم اختيارها في هذه الدراسة بزيادة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، وانخفاض كفاية رأس المال، وانخفاض الأرباح، وزيادة أوجه عدم الكفاءة. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم البنوك لديها EVA سلبية. وأنه لتحسين EVA، تحتاج البنوك إلى فهم تكاليف وأرباح الأنشطة والخدمات المختلفة التي تقدمها. حتى تكون قادرة على معرفة أي الأنشطة والأعمال التي يجب تقليلها وما هي تلك التي تستحق التوسع فيها. لكي يتم تنظيم جزء كبير من الأعمال المصرفية، مع دراسة نظام التكلفة السليم الذي يكون مفيدًا للبنوك لقياس الأرباح لكافة الأنشطة. ومن شأن ذلك أيضًا أن يساعدهم على تسعير خدماتهم على النحو المناسب، وبالتالي تحسين نظام التقييم البيئي المتكامل.

وتناولت دراسة (Lee et al, 2020) بيان تأثير الشمول المالي على نمو المبيعات للشركات في البلدان النامية من خلال مقارنة قدرة الشركات الكبيرة في الحصول على التمويل اللازم لتمويل نشاطها مقارنة بالشركات الصغيرة التي لا تتمتع بنفس المركز المالي للشركات الكبيرة وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية وفى ظل الظروف العادية التي تكون فيها حالة من الاستقرار، ودراسة دور الابتكار المالي في التأثير على العلاقة بين الشمول المالي ونمو المبيعات، ودور صانعي السياسات من وضع مبادئ توجيهية وإجراءات ومبادرات لمتابعة الابتكار المالي الذى يساعد على زيادة وصول الشركات إلى الخدمات المالية وتعزيز نمو مبيعاتها. وتظهر النتائج أن الشمول المالي مفيد لنمو مبيعات الشركات خلال الأوقات العادية عنها في بعض أوقات الأزمات سواء على مستوى الدولة أو الشركات. كما تظهر النتائج أن العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي ونمو المبيعات تختفي عند إضافة الابتكار المالي. حيث يشير هذا إلى أن السياسات التي تعزز الشمول المالي قد تكون وحدها مفيدة في تحفيز نمو مبيعات الشركات.

وساهمت دراسة (أحمد، ٢٠٢٠) في تطوير نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية. من خلال دراسة اختلاف تأثير مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي القيمة الاقتصادية المضافة بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، ليبين أثر اختلاف ظروف كل دولة خليجية على هذه العلاقة. وخلصت الدراسة الي أن المؤشرات المؤثرة على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة هي حقوق الملكية، رأس المال المستثمر، الودائع، الإيرادات، القروض، السيولة، حساسية مخاطر السوق، جودة الأصول، كفاية رأس المال ويختلف أثر المؤشرات السابقة علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة بشكل معنوي بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، وبين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من ناحية أخرى في حين لا يختلف أثر المؤشرات السابقة علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة بشكل معنوي بين بنوك الخليج مجتمعة.

واستهدفت دراسة (Ramzan et al, 2021) تحليل تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) على الأداء المالي، والشمول المالي، والاستقرار المالي للقطاع المصرفي من خلال دراسة مدى تأثير تركيز البنوك على أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي متمثل في العائد على الأصول، والعائد على حق الملكية، وربحية السهم، والشمول المالي متمثل في عدد فروع البنوك لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة، عدد أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان، بما يساهم في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للبنوك. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى وجود صلة إيجابية بين مبادرات المؤسسات المالية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يعني أنه مع زيادة البنوك لاستثماراتها في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، ستزداد مؤسساتهم المالية من حيث عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي. بعبارة أخرى، للوصول بشكل أفضل إلى عداد أكبر من العملاء وخدمتهم، مما يحتم على البنوك إنشاء شبكات كبيرة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي.

وتناولت دراسة (Alm El-Din & Ameen., 2021) تحليل ودراسة العلاقة بين الإفصاح عن الشمول المالي وأداء الصناعة المصرفية وتأثير Covid-19 على هذه العلاقة. من خلال دراسة نظرية تحليلية، وتظهر النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الأداء المالي والإفصاح عن الشمول المالي، كما أن الإفصاح عن أنشطة الشمول المالي في البنوك المصرية ليست إلزامية بموجب القوانين الحالية. بما يتيح الاختيار للبنوك المشاركة في مثل هذه الأنشطة والإفصاح عن هذه المعلومات، كما توصلت إلى أن توجيهات ولوائح البنك المركزي المصري تعتبر أحد محددات الإفصاح عن الشمول المالي، كما تدعم النتائج التي تم التوصل إليها دعمًا نظريًا للدور المفيد لأنشطة الشمول المالي وتضيف إلى المجموعة المتزايدة من أدبيات الشمول المالي التي تستكشف فوائد المشاركة المصرفية في أنشطة الشمول المالي بما يزيد من المسئولية الاجتماعية للشركات وخاصة في ظل انتشار Covid 19.

بينما تناولت دراسة (Maity & Sahu, 2022) التحقق من تأثير انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي على الشمول المالي. حيث تناولت الدراسة سلسة زمنية تغطي الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠٢٠. وتوصلت الدراسة إلى على الرغم من أن العملاء يفضلون في الآونة الأخيرة زيارة أجهزة الصراف الآلي ومعدل نموها أعلى من الفروع، إلا أن الدراسة لم تجد فروقًا ذات دلالة إحصائية بين نمو عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي. علاوة على ذلك، تظهر نتائج الانحدار أن الفروع وأجهزة الصراف الآلي لها تأثيرات كبيرة على الشمول المالي. كما يلعب كلاهما دورًا مشتركًا فيما يتعلق بالخدمة المقدمة للعملاء من خلال الدور الذي يؤديه كلاً من عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي في توسيع التغطية والانتشار المصرفي. بما يمكن عدد كبير من السكان في الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية.

واستهدفت دراسة (عداس، بوادقجى، ٢٠٢١) دراسة أثر تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد اعتمدت الدراسة على دراسة الفروق وتحليلها في حال تطبيق الأدوات التقليدية للتحليل المالي باستخدام النسب المالية، بالتوازي مع الاعتماد على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، إضافة إلى بيان الفروق ما بين معدل العائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية كمرحلة أولى، وما بين العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة كمرحلة ثانية، وتشمل عينة البحث البنوك الإسلامية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية،

والبالغ عددها ثلاثة مصارف تشمل كل من: بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك البركة الإسلامي، بنك الشام الإسلامي. حيث امتدت أعوام الدراسة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لتطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء، إضافة إلى وجود فروق جوهرية ما بين استخدام المؤشرات التقليدية للتحليل المالي، وما بين القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم أداء البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن العرض والتحليل السابق للدراسات السابقة يستخلص الباحث النقاط التالية لتحديد الفجوة البحثية وما تضيفه الدراسة الحالية:

١. الدراسات التي تناولت القياس والإفصاح عن الشمول المالي اقتصرت على عدد محدود جدًا من مؤشرات الشمول المالي، وهي مؤشرات غير كافية للتعبير عن الشمول المالي، ولم تتناول تكلفة تقديم تلك الخدمات للحكم على مدى معقولية تكلفة هذه الخدمات من قبل العملاء.

٢. اختلفت الدراسات فى تناولها للقياس والإفصاح عن الشمول المالى لعدم وجود مقاييس واضحة ومتفق عليها تطبقها البنوك لقياس الشمول المالى، وأيضًا عدم وجود آليات وطرق متفق عليها للإفصاح عن الشمول المالى سواء فى القوائم المالية أو الإفصاحات المتممة، فيمكن الإفصاح عن االشمول المالى كأحد إفصاحات المسئولية الاجتماعية للبنوك، كما يمكن تناول الإفصاح عن الشمول المالى بأنه يعزز مصداقية القوائم المالية.

٣. حداثة الشمول المالى فى مصر حيث بدأ البنك المركزى المصرى بمجموعة من المبادرات فى عام ٢٠١٧م لإلزام البنوك بتطبيق الشمول المالى، ومن ثم تحتاج الجهات التنظيمية والرقابية وأيضًا البنوك لبعض الوقت للوصول إلى نماذج ومؤشرات متفق عليها للقياس والإفصاح عن الشمول المالى.

٤. عدم وجود دراسات على حد علم الباحث تقيس تأثير التوسع في أنشطة الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية.

ما تضيفه الدراسة الحالية:

أ- تقدم الدراسة الحالية قائمة مقترحة للبنوك التجارية يمكن من خلالها الاعتماد عليها فى القياس المحاسبى والمالى وبشكل كمى ونوعى عن مؤشرات الشمول المالى، كما يُمكن هذا النموذج البنوك التجارية فى الحكم عن مدى التقدم والتوسع فى أنشطة الشمول المالى الذى أصبح جزء لا يتجزأ من الأنشطة المالية والمجتمعية للبنوك فى الوقت الراهن.

ب- تساعد تلك الدراسة البنوك التجارية فى تقييم أنشطتها المتعلقة بالشمول المالى والإفصاح عنها من خلال نموذج معد لذلك، يتناول مؤشرات الشمول المالى حتى يتسنى لمتخذ القرار سواء الداخلى أو الخارجى من تقييم أداء البنك ومدى استجابته للمستجدات على الساحة التمويلية والمصرفية ومدى قدرة البنوك التجارية على تحقيق الاستدامة المالية وقدرتها على الاستمرار.

ت- تعد هذه الدراسة واحدة من أهم الدراسات فى مجال القياس المحاسبي للشمول المالى، حيث تقدم نموذج مقترح لقياس أثر التوسع في أنشطة الشمول المالى على القيمة الاقتصادية المضافة لتعزيز الاستدامة المالية للبنوك التجارية.

٨- حدود البحث:

تنقسم حدود البحث إلى حدود منهجية ومكانية وحدود زمنية وذلك كما يلي:

حدود منهجية: تقتصر الدراسة على دراسة تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة كأحد أبعاد تقييم الاستدامة المالية للبنوك دون تناول الجوانب الأخرى من مؤشرات الأداء سواء البعد الاجتماعي والبعد البيئي. ونظراً لعدم وجود نموذج موحد ومتفق عليه سواء من قبل الجهات الرقابية والإشرافية - البنك المركزي- للإفصاح عن الشمول المالي أو من قبل بنوك القطاع المصرفي أو الباحثين وحداثة موضوع الشمول المالي. ومن ثم اعتمد الباحث في بناء النموذج المقترح على بعض الدراسات السابقة سواء البحثية أو المؤسسية واستخلاص نموذج لقياس الشمول المالي وفقاً لما يتم نشره أو الحصول عليه من بيانات.

حدود مكانية: تقتصر الدراسة على ٦ بنوك من القطاع المصرفي المصري والمسجلة لدى البنك المركزي المصري بواقع اثنين للقطاع العام (البنك الأهلي المصري، بنك مصر)، واثنين للقطاع الخاص (البنك

التجاري الدولي، بنك التعمير والإسكان)، واثنين لفروع البنوك الأجنبية (بنك قطر الوطني الأهلي QNB، بنك الإسكندرية كفرع لبنك INESTA SANPAOLO).

حدود زمنية: تعتمد الدراسة على سلسة زمنية مكونة من ٦ سنوات تبدأ بعام ٢٠١٦م نظراً لبدء مبادرات تطبيق الشمول المالى فى مصر عام ٢٠١٧م والذي أطلق عليه عام الشمول المالى، حيث صدر قرار تطبيق الشمول المالى بالفعل بداية من الربع الثانى من عام ٢٠١٧ وتنتهى بعام ٢٠٢١م، وهى فترة كافية لقياس التقدم في مستويات الشمول المالي، مروراً بعامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ وتأثير فيروس كورونا علي جميع الأنشطة الاقتصادية والتي يأمل الباحث في أن الشمول المالي والقنوات الرقمية والسياسات النقدية كان لها تأثير في التخفيف من حدة الأزمة وقياس تأثير ذلك على معدلات الأداء المصرفي ومدى قدرة الشمول المالي من التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية وقت الأزمات (صحية- اقتصادية- سياسية).

٩- خطة البحث: لتحقيق أهداف البحث والتحقق من صحة فروضه سيتم تقسيم البحث كما يلي:

أولاً: الإطار العام للبحث.

ثانيًا: الشمول المالي بين المفهوم والأهداف ودوافع التطبيق بالبيئة المصرية.

ثالثًا: طبيعة القياس والإفصاح عن الشمول المالي بالتقارير المالية وآليات تدعيمه في ضوء المعايير التنظيمية والمحاسبية:

رابعًا: طبيعة الاستدامة المالية في المؤسسات المصرفية.

خامسًا: القيمة الاقتصادية المضافة كأحد انعكاسات تعزيز الشمول المالي لتحقيق الاستدامة المالية.

سادسًا: النموذج المقترح لقياس تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية:

سابعًا: الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية المصرية.

ثامنًا: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

ثانيًا: الشمول المالي بين المفهوم والأهداف ودوافع التطبيق بالبيئة المصرية.

تعددت تعريفات الشمول المالي سواء على المستوى الأكاديمي والبحثي وعلى المستوى المؤسسي والدولي، حيث عرف صندوق النقد الدولي (IMF) بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) الشمول المالي على أنه "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى والاستفادة من مجموعة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والمقدمة من مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة وفى ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة". (Attia & Benson, 2018).

ويشير الشمول المالي حسب تقرير صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير ٢٠١٧ إلى أنه " قياس مدي تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين... إلخ)، يقع توفيرها بطريقة مسئولة ومستدامة من قبل مجموعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (بن رجب، ٢٠١٨)

كما عرف البنك المركزي المصري الشمول المالي على أنه "إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم" (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠).

وتناول (Camara & Tuesta., 2017) مفهوم الشمول المالي بأنه "تعظيم إتاحة الخدمات المالية المقدمة للعملاء من خلال اعتماد المؤسسات الرسمية على ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تكفل سهولة الوصول Access إلى الفئات المهمشة أو المحرومة وتعظيم استخدامها Usage، سعيًا نحو تقليص مفهوم الاستبعاد المالي Financial Exclusion.

ويمكن تعريف الشمول المالي على أنه "إتاحة الخدمات المالية الرسمية لجميع الأفراد والمنشآت والتي تناسب احتياجاتهم بجودة مناسبة وأسعار معقولة من خلال استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية التي تساعد على سهولة الوصول إلى الفئات المهمشة في إطار تشريعي وتنظيمي وثقافي وتوفير نماذج للقياس

والإفصاح عنه، بما يعمل على تخفيض المخاطر لجميع الأطراف في ضوء المحافظة على الاستقرار المالي والكفاءة الاستثمارية والاستدامة للقطاع المصرفي".

ويهدف الشمول المالي إلى تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو المنشآت، وجذب المستبعدين Excluded إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتمثلة في المدخرات، المدفوعات، التحويلات المالية، الائتمان، التأمين والمعاشات. ومن جهة أخرى تناولت العديد من الدراسات (Sharma & Kukreja, 2013; Kumar, 2013; Allen et al., 2016; Attia & Benson 2018) أهداف الشمول المالي على المستوى الاقتصادي الكلى التي تحقق النمو العادل في جميع قطاعات المجتمع، وتعبئة المدخرات، وتوفير سوق أكبر للنظام المالي لتلبية متطلبات واحتياجات شرائح المجتمع، بما يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي. وكذلك تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تدعم القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل لتعزيز التنمية المستدامة، وحسن استغلال الموارد في الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى الأهداف السياسية التي تستهدف دعم البرامج الحكومية والتي تدعم الاستقرار السياسي. وبالرغم من تعدد أهداف الشمول المالي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلا أنه توجد العديد من الأهداف التي يمكن أن يحققها الشمول المالي على مستوى القطاع المالي والمصرفي والتي يمكن أن يتناولها الباحث فيما يلي (Allen et al, 2016 ; شحاته، ٢٠١٩):

- زيادة عدد مزودي الخدمات المالية بما يعمل على تعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية بتكلفة معقولة إلى العملاء بما يعمل على تحقيق فاعلية التكلفة.
- تعزيز الاستفادة من ابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم وتطوير الخدمات المالية الجديدة والمنتجات المصرفية.
- توسيع نطاق السوق المالي والمصرفي لتلبية متطلبات واحتياجات المجتمع من خلال الحفاظ على قاعدة العملاء الحالية بالبنك وتوسيع قاعدة العملاء المستهدفة التي أصبحت تتطلع إلى مزيد من المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية في كافة الأوقات والأماكن.
- تقليل مشكلة المعلومات غير المتماثلة من خلال إقامة علاقات أكثر تفاعلاً مع العملاء وتزويدهم بكافة المعلومات اللازمة في جميع مراحل تعاملهم مع مقدمي الخدمات والمنتجات المالية.
- دعم القدرة التنافسية للبنوك التجارية في مواجهة الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن تقديم الخدمات والمنتجات المالية والتي تكون أكثر فاعلية في حماية المدخرات وتحقيق الاستقرار المالي للأفراد وعلى مستوى البنك والقطاع المصرفي ككل.
- كسب ثقة المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية التي تمارس الدور الرقابي على الجهاز المصرفي، وكذلك مؤسسات ووكالات التصنيف الائتماني الدولي.

ويعاني القطاع المصرفي من تضخم مؤشرات الكثافة المصرفية به ليخدم الفرع الواحد حوالي نحو ٢٣ ألف عميل، الأمر الذي يؤثر على انخفاض جودة الخدمات، وتراجع كفاءة الفروع في تلبية احتياجات العملاء في أسرع وقت ممكن. وتحاول البنوك تنفيذ خططها التوسعية لتحقيق شمول مالي أفضل عبر طرح منتجات مصرفية جديدة، والتي بدورها تجذب شرائح جديدة من العملاء لمحاولة تقليل معدلات الكثافة المصرفية داخل القطاع المصرفي، وكفاءة وجودة الخدمات المقدمة للعملاء، الأمر الذي يؤكد حتمية الإسراع في تدشين المزيد من الفروع المتنوعة لخدمة جميع الفئات وتقديم المزيد من الخدمات، والجدول التالي يوضح التطور في بعض المؤشرات التى توضح تلك الجهود.

جدول رقم (١)
يوضح التطورات لبعض مؤشرات الكثافة المصرفية

بيـــــــــان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
عدد فروع البنوك	٣٩٥٠ فرع	٤٠٩٣ فرع	٤٤٢٠ فرع	٤٤٢٣ فرع	٤٥٣٢ فرع	٤٦٤٠ فرع	٤٥٩٨ فرع
عدد ماكينات ATM	٩٨٣٢ ماكينة	١١٠٠٢ ماكينة	١٢٢٠٥ ماكينة	١٣٣٣١ ماكينة	١٤٩١٨ ماكينة	١٩٠١٤ ماكينة	٢١٩٧٥ ماكينة
عدد بطاقات الخصم	١٤,١٥ مليون بطاقة	١٥,٤ مليون بطاقة	١٥,٩٢ مليون بطاقة	١٧,٣٢٣ مليون بطاقة	١٩,٠٣٦ مليون بطاقة	٢١,٥٥١ مليون بطاقة	٢٣,٨٣٧ مليون بطاقة
عدد نقاط البيع POS	٦٤٣٤٩ نقطة بيع	٦٨٦٣٠ نقطة بيع	٧٢٥٠٣ نقطة بيع	٨٨٣٨٠ نقطة بيع	١٤٩٥١١ نقطة بيع	١٧٧٣٥٠ نقطة بيع	١٩٨٨١٧ نقطة بيع
عدد بطاقات الائتمان	٣,٨٢٥ مليون بطاقة	٥,٨ مليون بطاقة	٤,٤ مليون بطاقة	٣,٣٧٥ مليون بطاقة	٣,٨٦٢ مليون بطاقة	٤,٤٧٠ مليون بطاقة	٥,٠٠١ مليون بطاقة
عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا	٨,٢٩ مليون بطاقة	١٠,٠٥ مليون	١١,٧٠٢ مليون بطاقة	١٦,٢٦٦ مليون بطاقة	٢١,٩٢٧ مليون بطاقة	٢٦,٠٦٨ مليون بطاقة	٢٨,٦٣٦ مليون بطاقة
الكثافة المصرفية	٢٣,٤ ألف نسمة/ فرع	٢٣,٥ ألف نسمة/ فرع	٢٣,٣ ألف نسمة/ فرع	٢٢,٨ ألف نسمة/ فرع	٢٢,٧ ألف نسمة/ فرع	٢٢,٥ ألف نسمة/ فرع	٢٣ ألف نسمة/ فرع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير وإحصاءات البنك المركزي المصري.

وتقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع و/ أو الوحدات لكل ١٠٠ آلف نسمة من السكان.

ثالثًا: طبيعة القياس والإفصاح عن الشمول المالى بالتقارير المالية وآليات تدعيمه في ضوء المعايير التنظيمية والمحاسبية:

أحدثت التطورات في مجال التكنولوجيا المالية بالقطاعات المصرفية، تنافس الدول والمؤسسات فيما بينها، في تبني إستراتيجيات تستهدف تحقيق معدلات متزايدة من إتاحة خدماتها وتزايد انتشارها، والوصول إلى أكبر قدر ممكن من العملاء المستفيدين من الخدمات المالية المتقدمة، بما يعزز من تحسين مؤشرات نتائج النشاط المالي والاقتصادي والاجتماعي وبما يعزز الاستقرار المالى (باغه، ٢٠٢١). وخاصة في ظل جائحة كورونا التى طالت آثارها كل القطاعات الاقتصادية- ما عدا قطاع الاتصالات- وعلى مستوى كل الدول، والتى امتدت لفترة كبيرة فاقت كل التوقعات، وأصبح النظام المالى مطالب بالحفاظ على تدفق الائتمان وسط تراجع النمو وإدارة المخاطر المتزايدة، وخاصة في ظل التوسع في أنشطة الشمول المالى من ناحية، والإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا من ناحية أخرى، وقد وضعت هذه الأزمة النظام المالى تحت الضغط، كما أدى هبوط النشاط الاقتصادي والمخاطر المتزايدة إلى إعادة تسعير وتنظيم في الأسواق المالية؛ فمن جهة يفضل مقدمو التمويل زيادة الأصول الآمنة على المدى القصير، ومن جهة أخرى فإن المخاطر الائتمانية سترتفع بشكل كبير، بما يؤدي لارتفاع الطلب على رأس مال وسيولة النظام المالى (FSB, 2020).

ونتيجة الوعي المتزايد بأنشطة الشمول المالي من قبل العملاء ومحاولة الاستفادة من المبادرات المختلفة التى يشملها، زاد الطلب من أصحاب المصلحة والجهات التنظيمية الحكومية والمستثمرين لتقديم معلومات إضافية من القطاع المصرفي حول أحداثها الحالية واستراتيجياتها المستقبلية في أنشطة الشمول المالي، والكشف عن هذه الأنشطة، وتأثير هذه الإفصاحات على أداء البنوك التى تقدم مبادرات الشمول المالى. إلا أنه يحكم إعداد التقارير المالية للبنوك عدة متطلبات للإفصاح عن الأنشطة والأحداث الاقتصادية

تتثمل فى معايير المحاسبة المصرية ومعايير محاسبة الاستدامة ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير ومعايير مجلس التقارير المتكاملة وقواعد وتعليمات البنك المركزي المصري، وهناك بعض الجهود المؤسسية لوضع الإرشادات والقواعد واللوائح المتعلقة بالإفصاح غير المالي مثل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والإفصاح عن الاستدامة، والشمول المالى.

وفى ضوء ذلك، حددت معايير المحاسبة المصرية أهداف التقارير المالية المنشورة بتقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وتقديم معلومات عن الأداء المالي للمنشأة، حيث ورد بإطار إعداد وعرض القوائم المالية أن القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية تتطلب تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وتوقيتها ودرجة التأكد منها، ويحتاجوا معلومات عن الموارد الاقتصادية والتغيرات التي حدثت فيها سواء ارتبطت بأداء مالي أو غير مالي (معايير المحاسبة المصرية ،٢٠١٩)، لذلك يجب أن تحتوي التقارير المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى تحتوي على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين. ويمكن كذلك أن تحتوي على إيضاحات حول المخاطر وعدم التأكد التي تؤثر على المنشأة، وأية موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية.

ويقضي معيار المحاسبة المصري رقم (١) بأن توفر الايضاحات المتممة للقوائم المالية بيانات إضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التغير في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية إلا أنها قد تكون لازمة لفهم أي من هذه القوائم، ويحتوى معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على متطلبات أكثر تفصيلًا عن الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية عن مخاطر البنوك بشكل عام، وخاصة المخاطر المالية ومن أهمها مخاطر الائتمان بهدف القضاء على عدم تماثل المعلومات، على أن يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية، ويتضمن هذا الافصاح المعلومات الوصفية عن أهداف وسياسات وأساليب إدارة هذه المخاطر بهدف توفير المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من تقييم المخاطر التي تؤثر على أداء البنك (عقل وزهري، ٢٠٢٠).

وأكد المعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) إعداد وعرض القوام المالية أن الهدف الرئيسي للتقرير المالي هو تقديم معلومات مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ومع ذلك، لا توفر البيانات المالية كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمون لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، علاوة على ذلك، يشير (IAS 1) إلى أن أحد متطلبات العرض العادل للتقارير المالية هو تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في المعايير الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة.

وتناول الإطار المفاهيمي لمجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) الهدف الرئيسي لإعداد تقارير الاستدامة في قياس أداء الشركة أو المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الإفصاح عن هذا الأداء لجميع الأطراف أصحاب المصالح، وبحيث يتضمن بشكل شفاف وواضح جميع المساهمات الإيجابية والسلبية للشركة في مجال الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي من أجل تخفيض المخاطر وضمان استمرارية أعمال المنشأة أو المؤسسة في المستقبل وتحديد المخاطر والفرص المحيطة بها (SASB Conceptual Framework, ٢٠١٧)، وقد أصدر المجلس عام 2014 معايير محاسبة الاستدامة مصنفة وفقًا للقطاعات الاقتصادية ومنها معيار محاسبة الاستدامة رقم (FNO 101) للبنوك التجارية ليرشد إفصاحات البنوك التجارية عن أربعة مجالات للاستدامة هم (الشمول المالي والطاقة الاستيعابية، خصوصية العملاء وأمن البيانات، إدارة البيئة القانونية والتنظيمية، إدارة المخاطر النظامية) والمقاييس والمخاطر والفرص المرتبطة بعملها والعمليات التي تقوم بها بهدف توفير المعلومات التي تساعد في فهم ومعرفة مدى مساهمة البنك في تحقيق التنمية المستدامة (SASB 101, 2014) .

ومن أهم ما جاء بهذا المعيار وله علاقة بالإفصاح المحاسبي عن الشمول المالى هو المجال الأول، والذي يتطلب من البنوك الإفصاح عن النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي يملكها أصحاب الحسابات لأول مرة، النسبة المئوية لإجمالي القروض المحلية لقطاعات الأعمال التي تعاني من نقص في الخدمات البنكية، عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين يعانون من نقص في الخدمات المصرفية، نسبة القروض المحلية والقروض لقطاعات الأعمال التي تعاني من نقص في الخدمات البنكية إلى إجمالي الودائع، ومعدلات التخلف عن سداد القروض سواء قروض محلية أو لقطاعات الأعمال التي تعاني من نقص في الخدمات البنكية. كما تناول أيضًا ضرورة إفصاح البنوك عن مخاطر

أمن البيانات وخصوصية العملاء والآليات والإستراتيجيات المتبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق العملاء، حيث تعد حماية البيانات الشخصية للعملاء مسؤولية أساسية للبنك، وأن البنوك التي تفشل في حماية هذه البيانات تكون معرضة لفقدان ثقة العملاء وبالتالي انخفاض الإيرادات.

وفى ضوء الاهتمام بالتقارير المالية وما توفره من معلومات تم تشكيل اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة International Integrated Reporting council (IRC) من قبل أعضاء من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في أغسطس عام ٢٠١٠، بهدف إعداد إطار مفاهيمي للتقارير المتكاملة يحقق الأهداف التالية (شعبان، ٢٠١٩):

١. توفير معلومات مالية وغير مالية في الأجل الطويل بما يلبي احتياجات المستثمرين.
٢. الربط بين العناصر المالية والأداء الاجتماعي والبيئي والحوكمي عند اتخاذ القرارات التي تؤثر على أداء واستمرارية الشركة في الأجل تطويل.
٣. توفير الإطار اللازم للعناصر الاجتماعية والبيئية التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد التقارير واتخاذ القرارت.
٤. تجنب التركيز في الأداء المالي فقط، وإحداث توازن بين التقرير عن الأداء المالي والأداء الاجتماعي والبيئي.
٥. الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بشكل واضح وقابل للفهم ويحقق القابلية للمقارنة وذلك في الوقت المناسب.

ولم يكن البنك المركزي المصري بعيدًا عن تلك الاهتمامات بإفصاحات البنوك فيما يتعلق بأحد أهم المجالات على ساحة أعمال البنوك وهو الشمول المالى. فقد ألزم البنك المركزي في كتابه الدوري بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠ البنوك إنشاء إدارة مستقلة للشمول المالى داخل البنوك تتبع المسؤول التنفيذي الرئيسي أو نائبه التابع له قطاع الأعمال وتتولي عملية التنسيق داخليًا بين إدارات ووحدات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالي، وتدور مسئولية إدارة الشمول المالى داخل البنوك حول ٨ محاور أساسية وهي كما يلي:

١- إعداد إستراتيجية متوسطة الأجل (٣-٥ سنوات) لتحقيق الشمول المالي بالتنسيق مع الإدارات المعنية بالبنك على أن تكون معتمدة من مجلس إدارة البنك أو من يحل محله بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية.
٢- إعداد خطة عمل سنوية على أن تتضمن ثلاث عناصر هي: التوسع الجغرافي والتواجد في القرى والمناطق النائية والتواصل مع الإدارات المعنية بالبنك بشأن تطوير المنتجات القائمة والعمل على تلبية احتياجات فئات العملاء المستبعدة ماليًا خاصة المرأة والشباب، وتتضمن أيضًا التوسع في تقديم الخدمات المالية وعلى الأخص الإلكترونية ومنها محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدمًا، ونشر الثقافة المالية ورعاية الأنشطة المتعلقة بها ودعم رواد الأعمال وتشجيع المشروعات المبتكرة.
٣- وضع آلية لمتابعة تنفيذ مشاريع البنك المتعلقة بالشمول المالي، ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية وخطة العمل المشار إليها، وتحديد الفجوات والإجراءات المتخذة لتلافيها.
٤- تقديم التوصيات والمقترحات للإدارة المركزية للشمول المالي بالبنك المركزي المصري من واقع الممارسات العملية للبنك.
٥- التنسيق نحو تنفيذ فعاليات الشمول المالي.
٦- تحديد أعداد الموظفين والمؤهلات العلمية اللازم توافرها في العاملين بالإدارة، مع التأكد من توفير التدريب اللازم لهم، بالإضافة إلى مراعاة وجود بنية تكنولوجية مؤهلة للتعامل مع كل ما يخص منتجات وخدمات الشمول المالي.
٧- سبل تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.
٨- إعداد تقارير دورية بشأن نتائج الإستراتيجية وخطة العمل السنوية، وفعاليات الشمول المالي، والمستفيدين من منتجات وخدمات الشمول المالي وقياس الأثر على أداء البنك.

ومن ثم أصبح لزامًا على البنوك تقديم معلومات عن إستراتيجيات الشمول المالى، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي الركيزة الأساسية الأولى التي تعتمد عليها جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة مع البنوك وفي مقدمتهم المستثمرين والجهات الحكومية والرقابية، والذين يسعون من خلال الإفصاح

للحصول على المعلومات التي تدعم قراراتهم الاقتصادية وتزيد من ملاءمتها وفاعليتها، ورغم ذلك ما زال القياس والإفصاح عن الشمول المالى في التقارير المالية غير كاف لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية. حيث لا يتم الإفصاح عن الشمول المالى في التقارير المالية المنشورة، وإنما يتم الإفصاح عن بعض الأنشطة المتعلقة بالشمول المالي في تقارير الاستدامة المنشورة أو الإيضاحات المتممة ومواقع البنوك على الإنترنت، كما أن البنوك تفضل الإفصاح عن الشمول المالى بشكل وصفى وليس كمي. وإذا تم الإفصاح في شكل معلومات كمية تكون قليلة جدًا ولا تفي بالأغراض المختلفة لها. وبالتالي صعوبة مقارنة مستويات الشمول المالى بين البنوك.

وفى نفس السياق يختلف شكل الإفصاح عن الشمول المالى في تقارير الاستدامة المنشورة أو مواقع البنوك على الإنترنت من بنك لأخر، فالبعض يفصح عن مؤشرات الشمول المالى بشكل كمي مثل عدد ماكينات الصراف الآلي، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد نقاط البيع، وعدد فروع البنك، وعدد العملاء والحسابات، وعدد مشتركي الإنترنت البنكي، وعدد مشتركي المحفظة الإلكترونية وعدد تحميلات تطبيق البنك على الهواتف الذكية، بينما يفصح البعض الآخر عن الشمول المالى بشكل وصفي مثل الإعلان عن قيام البنك بتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في مبادرات الشمول المالى، والانتشار من خلال فروع البنك أو ماكينات الصراف الألى ونقاط البيع، والإعلان عن قيام البنك بإطلاق المحفظة الإلكترونية وخدمات الإنترنت البنكي والخدمات المصرفية عبر تطبيق الهواتف المحمولة أو قيام البنك بإنشاء المنصة الإلكترونية لطلب الحصول على ائتمان، مما يحسن جودة المحفظة الائتمانية الخاصة بالبنك. كما قامت بعض البنوك التي أفصحت عن مؤشرات الشمول المالى بشكل كمي بالإفصاح عنها دون الأرقام المقارنة. كما يختلف تبويب الإفصاح عن معلومات الشمول المالى في تقارير الاستدامة المنشورة من بنك لآخر، فالبعض يفصح عنها في محور الأداء الاقتصادي، والبعض الآخر يفصح عنها في محور الأداء الاجتماعي (عقل وزهري، ٢٠٢٠).

ونتيجة عدم وجود نموذج موحد وملزم للبنوك للقياس والإفصاح عن إستراتيجيات ومؤشرات الشمول المالى من قبل المنظمات المهنية والجهات الحكومية والرقابية وأن الإفصاح عن الشمول المالى هو أمر اختياري من قبل البنوك، فقد أكدت بعض الدراسات منها (Alm El-Din & Ameen, 2021)، (Bose et al. ٢٠١٦)، (Allen et al., 2016)، (Bose et al., 2017)، (Iqra & Samreen , 2015)، (Roy et al., 2015) على أن الإفصاح عن الشمول المالى هو بمثابة إفصاح عن المعلومات غير المالية والمسئولية الاجتماعية التي يجب على البنوك إدراجها في تقاريرها السنوية، كما أنه أحد أهم مؤشرات أداء الاستدامة (SPLs) بالنسبة للبنوك لإظهار الالتزام بالاستدامة المصرفية، حيث تعتبر المعلومات غير المالية هي وسيلة لتحسين إدارة المخاطر والأداء الاجتماعي والبيئي والمالي على المدى الطويل والقدرة التنافسية. ومن شأنها أن تعزز توافر المعلومات الكافية والشفافة عن الشمول المالي روح المبادرة لدى الأطراف ذات العلاقة، كما أن التقارير غير المالية هي أيضا وسيلة لتعزيز استقرار الأداء وإمكانية التنبؤ به.

ويخلص الباحث إلى عدم وجود قواعد أو نماذج محددة ومعتمدة ومتفق عليها من قبل المنظمات والهيئات المهنية أو الرقابية لقياس مؤشرات الشمول المالي بما يسهل عملية الإفصاح عنه في متطلبات التقرير المالى للبنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية، ويرى الباحث أن عدم وجود نماذج موحده ومتفق عليها لقياس مؤشرات الشمول المالي والإفصاح عنه يرجع نتيجة حداثة الشمول المالي في البيئة المصرية ووجود مستحدثات التكنولوجية المالية التي في مهد تطورها في البيئة المصرفية وما ينتج عنها من استحداث أساليب جديدة لتسهيل عمليات الانتشار المصرفي والوصول للخدمات المالية بوسائل متعددة (نقاط البيع، الهاتف المحمول، الإنترنت البنكي، المحافظ الذكية).

وكذلك توجد محاولات بحثية لاقتراح نماذج للقياس والإفصاح عن الشمول المالى، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ من قبل المؤسسات المصرفية، نظرًا لطبيعة البيئة التكنولوجية المتسارعة التي يعمل بها البنوك ومدى التطور السريع وابتكارات التكنولوجيا المالية والتي تخلق وسائل وطرق جديدة بشكل سريع، لذا لابد من وجود نماذج محددة من قبل الجهات الرقابية للقياس والإفصاح عن الشمول المالى مع تطوير تلك النماذج كل فترة لمقابلة التطورات السريعة في البيئة المصرفية وما يستجد من خدمات تدعم التوسع في أنشطة الشمول المالى. حيث أصبح الشمول المالى يعطى مؤشرًا عن مدى إدراك البنوك للعوامل التي

تؤثر على نموها واستمراريتها، كما تدرك البنوك أن القياس والإفصاح المحاسبى عن المعلومات المتعلقة بالخدمات المصرفية المتطورة والمبادرات التي تساهم فيها يعطى مؤشرًا على اهتمام البنوك بعملائها وحاجاتهم ورغباتهم وقدرتها على استغلال الفرص المختلفة في البيئة المحيطة وكسب ميزة تنافسية.

رابعًا: طبيعة الاستدامة المالية في المؤسسات المصرفية ومتطلبات تحقيقها.

تسعى العديد من المؤسسات جاهدة إلى تحقيق معدلات أداء تساعدها للحفاظ على استمرارها- رغم ما قد تتعرض له من حالات تعثر وفشل مالي- من خلال الإفصاح عن المعلومات والبيانات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وإعطاء صورة إيجابية عن أدائها لدى الأطراف المتعاملين معها. كما تعتبر البنوك من المؤسسات التي تهدف من خلال ما تقدمه من أنشطة وعمليات تمويلية واستثمارات جديدة أن يكون لها أثرًا على التنمية الاجتماعية وتحقيق الأرباح، وفي ذات الوقت تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المستضيف لها، ومن جانب أخر يعتبر موضوع الاستدامة من المواضيع شديدة الصلة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وقدرة المنظمة على الاستمرار والنمو، وتؤكد محاسبة الاستدامة في القطاع المصرفي ضرورة قيام البنوك بالإفصاح عن أبعاد الاستدامة الثلاث الاقتصادي والبيئي والاجتماعي (الجبلي، ٢٠٢٠).

وتزايدت الضغوط الاجتماعية والبيئية على البنوك مع تزايد المنافسة العالمية فيما يتعلق بكل من أدائها الاجتماعي والبيئي وإفصاحها عن هذا الأداء بشكل يحقق الاستدامة في أعمالها. إذ لا يُعقل أن يخطط البنوك لتحقيق أقصى أرباح ممكنة متجاهل المسؤوليات البيئية والاجتماعية الملقاة على عاتقها، ولذلك أصبح يقع على عاتق كل شركة مسؤولية وضع الخطط والبرامج اللازمة للمساهمة الفعالة في علاج المشكلات الكامنة في البيئة والمجتمع المحيط بها، لذلك اتجهت العديد من الشركات إلى تبنى إستراتيجيات الأعمال المستدامة Sustainable Business Strategies.

ويعتبر القطاع المصرفي قطاعًا هامًا ومؤثرًا في الاقتصاديات المختلفة ويستفيد منه الكثير من المؤسسات سواء كمودعين أو مقرضين أو طالبي الخدمات المتعددة التي يقدمها الجهاز المصرفي، وتلعب البنوك دورًا هامًا في الحفاظ على الثقة في النظام المالي واستقراره ودورها في تنفيذ السياسات النقدية، لذلك توجد أهمية قصوى للحفاظ على الجهاز المصرفي في أوضاع جيدة، وبشكل خاص في استدامتها وسيولتها وملاءمتها وتقليل درجة المخاطر في أعمالها.

وفسر صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية بأنها الوضع الذي يستطيع فيه المقترض الاستمرار في خدمه ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات مستقبلًا، وفى ضوء هذ الأساس تتحقق الاستدامة المالية عندما تظل نسبة الدين ثابتة بحيث تعود لمستوياتها الطبيعية في حال حدوث طارئ ويشترط في ذلك أن تكون موارد الشركة المالية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية من غير الحاجة لإعادة جدولة الديون أو الاقتراض مرة أخرى لسداد الديون (البغدادي، ٢٠١٠).

وعرفت دراسة (Banker, et al., 2014) الاستدامة المالية بأنها تعنى مدى إمكانية استدامة الربحية الحالية للمنشأة في الفترات المستقبلية، وأن المنشآت تحقق أداءً ماليًا أكثر استدامة عندما تستمر الموارد التي تقود عملية خلق القيمة في العمليات الحالية للمنشأة في خلق قيمة في الفترات المستقبلية، والمنشآت ذات الأداء المستدام هي تلك الأقل عرضة للصدمات الخارجية التي تؤثر على خلق القيمة داخل المنشأة.

كما عرفت الاستدامة المالية على أنها قدرة المشروع أو المنظمة على الحفاظ على مصادر تمويل أوسع من أجل توفير خدمات قياسية لعملائها مع مرور الوقت ويمكن تقييمها من خلال الربحية والسيولة والملاءة المالية والكفاءة والفعالية (Emmanuel,2015). كما تُعرَّف الاستدامة المالية بأنها اتساق الشركات في تحقيق النتائج الإيجابية التي لا تغطي التكلفة فحسب، بل تُسَرع أيضًا من نمو الشركة Siyanbola & (Adebayo, 2021).

في حين عرف (الجبلي، ٢٠٢٠) الاستدامة المالية بأنها تعظيم من قيمة المساهمين في المنشأة من خلال تبني الفرص وإدارة المخاطر الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار المجتمع والبيئة نتيجة الأعمال التي تقوم بها لغرض استمراريتها على المدى البعيد.

ويلاحظ تعدد تعاريف الاستدامة المالية إلا أنها تتفق جميعًا على أن الشرط الأساسي لضمان الاستدامة المالية يتمثل في قدرة البنوك على الاستمرار والصلابة المالية وقت حدوث الأزمات، ومن ثم يتركز مفهوم الاستدامة المالية حول ضمان طول عمر البنك. كما أنها تمثل قدرة البنوك على تغطية تكاليفها بشكل كامل،

وقدرتها على البقاء والاستمرار على المدى الطويل من خلال أنشطتها المُحققة للدخل والمضيفة للقيمة للأطراف أصحاب المصالح بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية والمالية التي تساعد على الانتشار في مناطق أوسع، وتقديم خدمات عالية الجودة بتكلفة أقل، وإنجاز محفظة قروض جيدة.

خامسًا: القيمة الاقتصادية المضافة كأحد انعكاسات تعزيز الشمول المالي لتحقيق الاستدامة المالية:

يحتل القطاع المصرفي مركزًا حيويًا في النظم الاقتصادية والمالية بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، حيث يمثل القطاع المصرفي الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشرًا رئيسًا على حيوية الوضع الاقتصادي للدولة، من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة، تساعد في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية. وتواجه البنوك تحديات متمثلة في السعي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للأصول النقدية والتي يتوجب على أثرها تعظيم أرباحها بشكل يزيد من قيمة ثروتها وثروة المساهمين (بخيت، عز الدين، ٢٠١٨).

ومن ثم يعد تحقيق قيمة مستدامة يساعد الصناعة المصرفية الحفاظ على أداء اقتصادي إيجابي حتى في وقت الأزمات وأن الوقاية من انهيار الصناعة المصرفية خلال فترات الانكماش المالي أمر مهم لأية مؤسسة مصرفية، وأن الوضع الاقتصادي اليوم يحتاج إلى وضع نموذج يمكن بموجبه تقييم الاستدامة. علمًا بأنه إلى الآن لا يوجد نموذج موحد والذي بموجبه يمكن قياس الاستدامة، لذلك يمكن النظر في الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ينبغي أن تكون قابلة للقياس الكمي بطريقة هادفة كأحد النماذج لقياس الاستدامة، إذ يجب تحديد المؤشرات التي من شأنها قياس استخدام الموارد من أجل معرفة كفاءة هذه الموارد (Stankeviciene, 2014)، تباينت الدراسات في استخدام المؤشرات فمنها ما استخدم مؤشرات قائمة على المحاسبة مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية(ROE) وأخرى استخدمت مؤشرات قائمة على السوق مثل العائد على السهم (EPS) أو العائد على الاستثمار (ROI)، وقد أشار (Witjaksana ,٢٠١٩) إلى أن المؤشرات التي تعتمد على المحاسبة أقل تعقيدًا لأنها تشير إلى ما يحدث فعلًا في البنك وهي الأفضل من حيث التنبؤ بالاستدامة مقارنة بالمؤشرات المعتمدة على السوق كما أن الدراسات التي استخدمت المؤشرات المالية لقياس البعد الاقتصادي هي الأكثر استخدامًا على المدى الطويل واستنادًا إلى ما سبق سيعتمد الباحث على القيمة الاقتصادية المضافة لقياس الاستدامة المصرفية:

مع التطور الذي شهده القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة وتزايد الاهتمام بأهداف تعظيم القيمة وتحقيق أهداف الاستدامة المصرفية. أصبحت النماذج المحاسبية لتقييم الأداء مثل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وربحية السهم (EPS) وغيرها، لا تفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك، نظرًا لأنها مقاييس غير ديناميكية، تقيس الأداء في لحظة معينة ولا تأخذ بالتغيرات اللاحقة، فضلًا عن عدم حسابها لتكلفة رأس المال. مما أدى لظهور مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال تخصيص رأس المال استنادًا إلى نموذج القيمة المعرضة للخطر، والعائد على رأس المال المرجح بالمخاطر، وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية بالإضافة لتطوير العديد من أدوات القياس كالدخل المتبقي(Residual Income (RI ، ومعدل العائد الداخلي Internal Rate of Return، كما نشأت أدوات أخرى بمسميات جديدة كالقيمة الاقتصادية المضافة EVA (Ahmadyan & Khansari, 2018)، وتعد القيمة الاقتصادية المضافة أفضل المقاييس التي تهتم بتعظيم الثروة الحقيقية للملاك من خلال الحصول على عوائد تفوق تكلفة رأس المال، وتزيد القدرة على التنافسية والتنظيمية والمالية في الأجل الطويل بالتركيز على استخدام مقاييس الأداء المؤثرة على الكفاءة في الأجل الطويل من خلال ربط نتائج الأنشطة التشغيلية بقيمة الأسهم، بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد وربطه بتحقيق قيمة مستدامة (محمد، ٢٠٢٠).

ومع انتشار التحول الرقمي وابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي وضرورة تقديم خدمات مبتكرة ومنخفضة التكلفة تناسب احتياجات جميع فئات المجتمع لشموله داخل مظلة الاقتصاد الرسمي، وتشجيعهم على استخدام الخدمات المصرفية، بما يعمل على تحقيق قيمة مضافة للجهاز المصرفي من خلال تقديمه تلك الخدمات والتوسع في مناطق جغرافية أوسع وزيادة الأنشطة المصرفية في ظل تنامي المنافسة الشرسة من ناحية، والتقلبات والأزمات الاقتصادية والصحية من ناحية أخرى، والتي أجبرت البنوك علي التحول إلى الأساليب غير التقليدية لتقديم خدمات مبتكرة بأقل تكلفة مع مراعاة تحقيق معدلات

عائد مرضية للمساهمين الذين قدموا رأس المال وتحملوا مخاطر استثماراتهم. لأنه ليس كافيًا تحقيق البنوك تغطية للتكاليف التشغيلية فقط، بل عليها أن تحقق قيمة مضافة من خلال زيادة الأرباح الصافية بعد الضرائب عن تكلفة رأس المال، ومن ثم تكون القيمة الاقتصادية موجبة، وهذا يعنى أن البنك قد ولد قيمة للمساهمين، بمعنى أن البنك ولد عوائد استثمارية من رأس المال أعلى من عائد استثماري في فرصة بديلة، وفي حال تساوي الربح الصافي مع تكلفة رأس المال، فإن القيمة الاقتصادية المضافة تساوي صفر، وعندها فإن البنك لم يحقق أي قيمة للمستثمرين، وفي نفس الوقت لم يضيع ثرواتهم، وبعبارة أخرى يمكن للبنك تحقيق نموًا مريحًا إذا قام بقبول جميع الاستثمارات التي تكون عوائدها أكبر من تكلفة رأس مالها، وعندما تكون EVA مساوية للصفر، يفترض للبنك التوقف عن النمو حتى يتم ابتكار استثمارات وخدمات جديدة تخلق قيمة مضافة. أما إذا زادت تكلفة رأس المال على الربح الصافي فهي إشارة سلبية على تناقص ثروة المساهمين، بمعنى أن المنشأة لم تولد عائدًا كافيًا لتغطية رأس المال.

وللوقوف على مدى تحقيق الشمول المالي قيمة اقتصادية مضافة للقطاع المصرفي يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة وفقًا للنموذج التي قدمته Stern & Stewart Co والاعتماد على بعض التعديلات العديدة التي أُجريت عليه بما ستناسب وطبيعة القطاع المصرفي ومدى توافر البيانات الخاصة به لحساب نموذج القيمة الاقتصادية المضافة من خلال النموذج التالي (البغدادي، ٢٠١٣؛ Barbullushi, 2015؛ محمد، ٢٠١٨؛ Ahmadyan & Khansari, 2018؛ أحمد، ٢٠٢٠؛ مزعاش، قايدي، ٢٠٢١):

EVA= NOPATA- (WACC*CI)

حيث:

EVA: economy value added. القيمة الاقتصادية المضافة

NOPAT: net operating profit after taxes. صافي أرباح التشغيل بعد الضرائب

CI: capital invested رأس المال المستثمر

WACC: weighted average cost of capital المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

ونتيجة اختلاف طبيعة حساب EVA للقطاع المصرفي عن الأنشطة التجارية الأخرى من ناحية، وكثرة التعديلات التي أُجريت على النموذج المعياري لـ EVA من ناحية أخرى، يتم إجراء مجموعة من التعديلات على EVA لتتوافق مع طبيعة النشاط المصرفي وذلك كما يلي:

تعديلات على صافي أرباح التشغيل بعد الضرائب NOPAT:

تتمثل في تعديل NOPAT لاستبعاد أثر تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وبعض السياسات المستخدمة من قبل الإدارة مثل التحفظ المحاسبي والتي تظهر صافي الأرباح على غير حقيقتها بما يؤثر على الواقع الاقتصادي للبنك، ومن ثم يمكن صياغة NOPAT كما يلي:

NOPAT = NOPAT قبل التعديل + إهلاك العام ± صافي مخصص خسائر الاضمحلال (المكون خلال العام +المسترد خلال العام – المستخدم خلال العام) + قسط استهلاك الشهرة ± صافي أي مخصصات أخرى (المكون خلال العام + المسترد خلال العام – المستخدم خلال العام) ± صافي الضرائب المؤجلة (الالتزامات الضريبية المؤجلة – الأصول الضريبية المؤجلة) – أي أرباح غير عادية.

تعديلات على رأس المال المستثمر CI:

يتم حساب رأس المستثمر مع إجراء بعض التعديلات ليكون قريبًا من القيمة الاقتصادية وفقًا للنموذج التالي:

رأس المال المستثمر CI= إجمالي رأس المال المستثمر (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) + رصيد مخصص الاضمحلال في نهاية العام ± رصيد الضرائب المؤجلة في نهاية العام + مجمع الإهلاك + باقي أقساط الشهرة + رصيد أي مخصصات أخرى في نهاية العام.

حساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال WACC:

يعتبر حساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المكون الأكثر صعوبة في حساب القيمة الاقتصادية المضافة، والتي تعبر عن معدل العائد المتوقع من المقرضين وحملة الأسهم، وهو يمثل الحد الأدنى للعائد المقبول على الاستثمار الاقتصادي، وفي القطاع المصرفي يتم حساب تكلفة رأس المال المستثمر له

باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية Capital Asset Pricing Model (CAPM) وذلك كما يلي:

$$RE = RF + \beta(RM-RF)$$

حيث:

RE: العائد المتوقع على السهم

RF: العائد الخالي من المخاطرة، وهو العائد الذي يمكن الحصول عليه من الاستثمار الخالي من المخاطر، ويمثل سعر الفائدة على أذونات الخزينة التي تصدرها الحكومة.

β: معامل بيتا للقطاع المصرفي ويقيس المخاطر المنتظمة لسهم البنك، حيث يعرف هذا المعامل بأنه مقياس إحصائي للمخاطر النظامية لقياس حساسية عائد الورقة المالية إلى عائد محفظة السوق باستخدام الرقم القياسي المرجح بالأسهم الحرة، وذلك بافتراض أن عائد السهم الواحد سوف يتقلب صعودًا ونزولاً وفقًا لتقلب المحفظة في السوق المالي.

ويمكن قياس قيمة β وفقًا للنموذج التالي:

$$Rit = \alpha i + \beta it\, Rmi + \epsilon it$$

حيث:

βit: تمثل ميل العلاقة الخطية بين العوائد الشهرية لسهم البنك والعوائد الشهرية للسوق (القطاع المصرفي) ، وتعتبر قيمة هذا المعامل مقياسًا للمخاطر النظامية للبنك.

Rit : تمثل العائد السوقي لسهم البنكi خلال الشهرt.

RMt: تمثل العائد السوقي للقطاع المصرفي نهاية الشهرt.

ϵit: الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار.

ويمكن حساب العائد السوقي للسهم وفقًا للنموذج التالي:

$$Rit = (Pit - Pit\text{-}1)/ Pit\text{-}1$$

حيث:

Rit: سعر الإغلاق الشهري لسهم البنكi في نهاية الشهرt.

Pit-1: سعر الإغلاق الشهري لسهم البنك i في نهاية الشهر t-1.

كما يمكن حساب العائد السوقي للقطاع المصرفي من خلال النموذج التالي:

$$RMt = (PMt - PMt\text{-}1)/PMt\text{-}1$$

حيث:

RMt: سعر السهم القياسي للقطاع المصرفي نهاية الشهرt .

PMt-1: سعر السهم القياسي للقطاع المصرفي نهاية الشهرt-1 .

وتوجد طريقة أخرى أكثر سهولة ويتم حسابها من القوائم المالية للبنوك نتيجة بعض الصعوبات التي تواجه نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في طريقة حسابها، ويتم حسابها بأخذ المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال WACC والذي يضم الوزن النسبي لكل من حقوق الملكية (رأس المال المملوك)، والوداع والقروض طويلة الأجل (رأس المال المقترض)، وقد اعتمد الباحث في حساب التكلفة المرجحة لرأس المال على هذه الطريقة نظرًا لأخذ البنك الأهلي المصري وبنك مصر في عينة الدراسة التطبيقية وهي بنوك غير مدرجة في البورصة. وذلك وفقًا للنموذج التالي:

$$\text{WACC}=Ke \times \left(\frac{E}{D+E}\right) + Kd \times \left(\frac{D}{D+E}\right)$$

حيث:

E:	Equity	حقوق الملكية.
D:	Deposit+ Long Term Loans	الودائع + القروض طويلة الأجل.
Ke:	Return on equity	العائد على حقوق الملكية.
Kd:	Return on Deposit	العائد على الودائع.

سادسًا: النموذج المقترح لقياس تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة كأحد مقاييس الاستدامة المالية للبنوك التجارية المصرية:

يتناول الباحث صياغة نموذج الدراسة الذي يقيس تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة كأحد مقاييس الاستدامة المالية للبنوك التجارية، وقد اعتمد الباحث على العديد من الدراسات لتحديد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من ناحية وصياغة نموذج الدراسة من ناحية أخرى. إلا أن الدراسات السابقة تناولت الشمول المالي وتأثيره على بعض معدلات الأداء البنكي أو بعض مؤشرات السلامة المصرفية دون دراسة تأثيره على القيمة الاقتصادية المضافة، بالإضافة إلى زيادة المتغيرات المستقلة ببعض المؤشرات مثل حجم القروض العقارية للأفراد، وعدد نقاط البيع، وحجم تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ويمكن صياغة النموذج المقترح لقياس تأثير محددات الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر لقياس الاستدامة المالية على النحو التالي:

$$Y_{it} = B0\ EVA_{it-1} + B1\ No.\ Accounts_{it} + B2\ No.\ Credit\ Card_{it} + B3\ No.\ Debit\ Card_{it} + B4\ No.\ Prepaid\ Card_{it} + B5\ No.\ Phone\ Cash_{it} + B6\ No.\ Branches_{it} + B7\ No.\ ATMs_{it} + B8\ No.\ POS_{it} + B9\ Personal\ Credits_{it} + B10\ Personal\ Deposits_{it} + B11\ Mortgage\ Loans_{it} + B12\ Total\ Credits_{it} + B13\ SMES\ Credits_{it} + Ei.$$

حيث إن:

Y_{it}: المتغير التابع ويمثل القيمة الاقتصادية المضافة لقياس الاستدامة المالية للبنك (i) خلال الفترة (t).

$No.\ Accounts_{it}$ عدد الحسابات المصرفية بالبنك (i) خلال الفترة (t).

$No.\ Credit\ Card_{it}$ عدد بطاقات الائتمان بالبنك (i) خلال الفترة (t).

$No.\ Debit\ Card_{it}$ عدد البطاقات الخصم بالبنك (i) خلال الفترة (t).

$No.\ Prepaid\ Card_{it}$ عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا (i) خلال الفترة (t).

$No.\ Phone\ Cash_{it}$ عدد حسابات الهاتف المحمول بالبنك (i) خلال الفترة (t).

$No.\ Branches_{it}$ عدد فروع البنك (i) خلال الفترة (t).

$No.\ ATMs_{it}$ عدد ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك (i) خلال الفترة (t).

$No.\ POS_{it}$ عدد نقاط البيع التابعة للبنك (i) خلال الفترة (t).

$Personal\ Credits_{it}$ حجم القروض الممنوحة للأفراد من البنك (i) خلال الفترة (t).

$Personal\ Deposits_{it}$ حجم المدخرات من قبل الأفراد في البنك (i) خلال الفترة (t).

$Mortgage\ Loans,_{it}$ حجم القروض العقارية الممنوحة من البنك (i) خلال الفترة (t).

$Total\ Credits_{it}$ حجم المحفظة الائتمانية الكلية بالبنك (i) خلال الفترة (t).

$SMES\ Credits$ حجم الائتمان الممنوح المشروعات متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة.

سابعًا: الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية المصرية:

بعد أن تناول الباحث الإطار النظري والفلسفي للبحث لتأثير القياس والإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى على القيمة الاقتصادية المضافة كأحد مؤشرات تعزيز الاستدامة المالية للبنوك التجارية، يتناول اختبار الفروض بشأن قياس أثر الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للاستدامة المالية للبنوك التجارية المصرية، من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية للوقوف على مدى قبول فروض البحث أو رفضها، وتطبيق الدراسة على مجموعة من البنوك التجارية المصرية الكبرى، والتي تعد من البنوك الرائدة في مجال الصناعة المصرفية في مصر. من خلال ما يلي:

١/٧ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والبالغ عددها (٣٨) بنكًا في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢١ (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١)، وتم اختيار عينة مكونة من ٦ بنوك ويمكن بيانها كما يلي:

جدول رقم (٢)
البنوك الممثلة لعينة الدراسة

م	اسم البنك	نوع الملكية
١	البنك الأهلي المصري	قطاع عام
٢	بنك مصر	قطاع عام
٣	البنك التجاري الدولي CIB	قطاع خاص
٤	بنك التعمير والإسكان HDB	قطاع خاص
٥	بنك قطر الأهلي الوطني QNB	فرع أجنبي
٦	بنك الإسكندرية كفرع لبنك INESTA SANPAOLO	فرع أجنبي

وقد رُوعِيَ مجموعة من الاعتبارات في اختيار عينة الدراسة، وتتمثل تلك الاعتبارات فيما يلي:

- أن تخضع البنوك محل الدراسة لسلطة وإشراف البنك المركزي المصري، والتي تقوم بنشر المعلومات المالية وغير المالية بشكل منتظم، سواء من خلال المواقع الإلكترونية أو القوائم المالية والتقارير السنوية.
- تعد البنوك محل الدراسة من البنوك الرائدة في تطبيق مبادرات وإستراتيجيات الشمول المالي، وخاصة فيما يتعلق بالأدوات والوسائل الرقمية كحسابات الهاتف المحمول ونفاط البيع.
- تستحوذ البنوك محل الدراسة على ما يقرب من ٦٥٪ من الحصة السوقية للجهاز المصرفي المصري من حيث إجمالي الأصول.
- تعد البنوك محل الدراسة هي المرخص لها باستخدام التحصيل والدفع عبر قنوات الشمول المالي مثل نقاط البيع P.O.S حتى عام ٢٠٢٠ وزاد عدد البنوك المرخص لها بذلك إلى ٩ بنوك حتى عام ٢٠٢٢.
- يوجد ٤ بنوك من البنوك محل الدراسة المتعاقدة مع شركة فوري لزيادة انتشار نقاط البيع والتحصيل والسداد لصالح تلك البنوك بداية من عام ٢٠٢٠، ٢٠٢١.

٢/٧ متغيرات الدراسة:

يجدول رقم (٣)
متغيرات ونموذج الدراسة

الرمز	المتغير	مؤشرات القياس
X	**المتغيرات المستقلة: أبعاد القياس والإفصاح عن الشمول المالى والاستدامة المالية**	
X1	**البعد الأول: الوصول للخدمات المالية**	
X11	عدد الحسابات المصرفية	عدد الحسابات المصرفية النشطة للأفراد والمؤسسات بالبنك
X12	عدد بطاقات الائتمان	عدد بطاقات الائتمان الممنوحة والمفعلة للأفراد بالبنك
X13	عدد بطاقات الخصم المباشر	عدد بطاقات الخصم المباشر الممنوحة والمفعلة للأفراد بالبنك
X14	عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا	عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا الممنوحة والمفعلة للأفراد بالبنك
X15	عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone	عدد الحسابات الخاصة بخدمات الهاتف للأفراد والمؤسسات.
X2	**البعد الثاني: إتاحة الخدمات المالية**	
X21	عدد الفروع والوحدات المصرفية	عدد الفروع والوحدات المصرفية التابعة للبنك.
X22	عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs	عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك.
X23	عدد نقاط البيع P.O. S	عدد أجهزة نقاط البيع التابعة للبنك
X3	**البعد الثالث: استخدام الخدمات المالية**	
X31	حجم القروض الممنوحة للأفراد	حجم القروض الممنوحة للأفراد.
X32	حجم المدخرات من قبل الأفراد	حجم المدخرات من قبل الأفراد لدى البنك.
X33	حجم القروض العقارية	حجم القروض العقارية الممنوحة للأفراد من البنك
X34	حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	إجمالي الائتمان المقدم من البنك للأفراد والمؤسسات.
X35	حجم القروض الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	حجم القروض الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من البنك.
Y	المتغيرات التابعة: القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للاستدامة المالية للبنوك التجارية المصرية	
Y	القيمة الاقتصادية المضافة	صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب- التكلفة الكلية المعدلة لرأس المال المستثمر

المصدر: إعداد الباحث بتصرف.

٣/٧- اختبار التداخل الخطي لمتغيرات البحث:

يُعد اختبار التداخل الخطي لمتغيرات البحث أحد الاختبارات الهامة للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة للبحث؛ وبالتالي صلاحية البيانات لأغراض التحليل الإحصائي، ويتم الاعتماد في ذلك على قيمة معامل التباين المسموح Tolerance، وتعتبر المتغيرات صالحة لأغراض التحليل الإحصائي وليس بينها تداخل خطي إذا كانت قيمة معامل التباين المسموح Tolerance أقل من (١) (السواح، ٢٠٢٠)، والجدول الآتي رقم (٤) يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٤)
نتائج اختبار التداخل الخطي بين متغيرات البحث

رمز المتغـــير	اسم المتغـــــــــير	معامل التباين المسموح Tolerance
X1	البعد الأول: الوصول للخدمات المالية	
X11	عدد الحسابات المصرفية	٠,٠٠٢
X12	عدد بطاقات الائتمان	٠,٠٠٧
X13	عدد بطاقات الخصم المباشر	٠,٠٠٢
X14	عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا	٠,٠٠٢
X15	عدد حسابات الهواتف الذكيةCash Phone	٠,٠٤٠
X2	البعد الثاني: إتاحة الخدمات المالية	
X21	عدد الفروع والوحدات المصرفية	٠,٠٠٩
X22	عدد ماكينات الصراف الآليATMs	٠,٠٠٢
X23	عدد نقاط البيع P.O. S	٠,٠٢٦
X3	البعد الثالث: استخدام الخدمات المالية	
X31	حجم القروض الممنوحة للأفراد	٠,٠١٤
X32	حجم المدخرات من قبل الأفراد	٠,٠٣١
X33	حجم القروض العقارية	٠,٠٠٢
X34	حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	٠,٠٠٢
X35	حجم القروض الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	٠,٠٣٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل التباين المسموح Tolerance للمتغير المستقل والذي يعبر عن الشمول المالي لم تصل للرقم (١) ومن ثم لا وجود لمشكلة التداخل الخطي بين متغيرات البحث وأن هذه المتغيرات تُعد صالحة لأغراض التحليل الإحصائي واختبار الفروض.

٤/٧- نتائج اختبار الفرض الأول للوقوف على مدى وجود اختلافات بين البنوك محل الدراسة (قطاع عام- قطاع خاص- فروع أجنبية) بشأن مؤشرات قياس الشمول المالي (الوصول – الإتاحة- الاستخدام) والقيمة الاقتصادية المضافة كأحد مؤشرات قياس الاستدامة المالية للبنوك التجارية.

جدول رقم (٥)
يوضح نتائج تحليل التباين (One Way Anova) لمؤشرات قياس الشمول المالي بالبنوك التجارية محل الدراسة من حيث طبيعة ملكيتها والقيمة الاقتصادية المضافة

كود	اسم المتغير	القطاع	متوسط حسابي	انحراف معياري	أقل قيمة	أكبر قيمة	اختبار ف	Sing
X١١	عدد الحسابات المصرفية	عام	١٠٨٦٦٠٢٥	٢٧٦٨٦٣١	٦٧٣٨٠٠٠	١٦١٠٠٠٠٠	١٣٧,٠١	٠,٠٠
		خاص	١٥٨٢٩٤٤	٣٥٠٦٣٥	٩٣٧٦٣٥	٢١٥٠٠٠٠		
		أجنبي	١٢٢٧٨٩٧	٢٤٢٦٣٢	٧٥٢١٥٠	١٥٧٤٧٠٠		
X١٢	عدد بطاقات الائتمان	عام	٩٦٤٩٧٨	٢٣٧٢٢٣	٦١٥٤٠٠	١٣٧١٤٨٠	٣٤,٩٥٦	٠,٠٠
		خاص	٣٣٣٨٥٠	٣١٥٦١٩	٣٩٩٠٠	٨١٩٠٢١		
		أجنبي	٢١٠٧٦٧	١١٢٧٥٩	٥٢٤٠٠	٣٨٨١٢٠		

كود	اسم المتغير	القطاع	متوسط حسابي	انحراف معياري	أقل قيمة	أكبر قيمة	اختبار ف	Sing
X١٣	عدد بطاقات الخصم المباشر	عام	٤٤١٠٢١٤	١٢٦٠٥٤٢	٢٣١٩٦٦٠	٦١٧٢٢٦٠	٩٠,٩٩٢	٠,٠٠
		خاص	٦٤٠١٣٤	٤٨٢٣٧٨	١١٢٠٠٠	١٣١٥٨٧٠		
		أجنبي	٦٤٧٤٠٩	٢٢١٨٢٠	٣٧٩٦٥٠	١٠٧٧٥١٢		
X١٤	عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا	عام	٤٣٤٤٤٨٥	١٦٨٧٥٠٥	١٩٦٥٠٩٦	٧٢٥٣١٠٠	٦١,١٦٥	٠,٠٠
		خاص	٤٧٥٨٣٤	٣٥٦٩٣٦	١٢٦٨٠٠	١٢١٠٢٠٠		
		أجنبي	٤٠٤٤٨٠	١٢٧٨٨٤	٢١٨٧٥٠	٦٣١٧٠٠		
X١٥	عدد حسابات الهواتف الذكية	عام	١٠٨١١٣٣	٦٠٦٢٨٨	١٣١٠٠٠	١٨١٠٠٠٠	١٣,٨٨٠	٠,٠٠
		خاص	٣٤٢٢٠٠	٤٢٣٤٨٣	٠	١٣٩١٠٠٠		
		أجنبي	٢٠٩٠٨٧	١٥٩٧٣٦	١٢٣٠٠	٤٨٤٢٠٠		
X٢١	عدد الفروع والوحدات المصرفية (فرع)	عام	٥٦٩	١٢١	٣٩٥	٧٧٩	١٠١,٢٣	٠,٠٠
		خاص	١٤٥	٦١	٧٠	٢١٥		
		أجنبي	٢١٦	٩	٢٠٧	٢٣١		
X٢٢	عدد ماكينات الصراف الآلى ATMs (ماكينة)	عام	٣٤٧٩	١١٤٥	١٧١٥	٥٣٩٢	٦٨,٨٢٧	٠,٠٠
		خاص	٦٢٦	٣٩٩	١٧٤	١٢٨٤		
		أجنبي	٤٦٣	١٨٥	١٤٥	٨٧٢		
X٢٣	عدد نقاط البيع P.O.S (نقطة بيع)	عام	٩٤٦٣٠	١٢٦١٣٤	١٣٥٠٣	٣٣٥٠٠٠	٥,٠٨٥	٠,٠٠٢
		خاص	٨٩٣٢	١١٠٢٩	٧٠	٣٤٦٨٠		
		أجنبي	١٣٤٦٤	٢٠٧٦٦	٢٠٣	٦٢٠٠٠		
X٣١	حجم القروض الممنوحة للأفراد (ألف جنيه)	عام	٦٥٧٠١٧٧١	٤٢١٣٠٠٠٠	١٨٨٦٤٠٤٧	١٥٩٣١١٤٥٢	١٢,٦٤٢	٠,٠٠
		خاص	١٨٧٩٣٩٥٥	١١٣٧٠٠٠٠	٦٣٩٨٦٨٩	٤١٠٦٣٤٥٢		
		أجنبي	٢٢١٩١٨٠٨	٦٦٦٦٣٧٠	١٤٣٦٦١٠٤	٣٥٤٣٦٤٣٤		
X٣٢	حجم القروض العقارية (ألف جنيه)	عام	٦٢٢٥٤٥٨	٣٥٥٦٥٩٠	١٣٩٩٧٧٦	١٢٠٤٥٢٥١	١١,٦٠٠	٠,٠٠
		خاص	٣٨٢٦٧٥٠	٣٠٠١٩٠٦	٣٠٦٩٣٠	٨٥٣٣٩٧١		
		أجنبي	٨٣٦٦٩٨	٩٧٩٨٣٩	٨٩٢٣	٢٧٤٥٧٧٠		
X٣٣	حجم المدخرات من قبل الأفراد (ألف جنيه)	عام	٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٣٩٢٠٠٠٠٠	٣١٣٢٨٧٩١٢	١٨٤٦٦٩٩٣٥٢	٣٩,٣٦٩	٠,٠٠
		خاص	٩٦٨٠١٣٢٢	٨٤٤٧٠٠٠٠	١٦٣٣٥٣٦٥	٢٢٦٢٤٠٥٣١		
		أجنبي	٨١٤٦٧١٢٥	٢٣٨٠٠٠٠٠	٤١٤٩٨١١٧	١٢٥١٢٦١٩٥		
X٣٤	حجم المحفظة الائتمانية بالبنك (ألف جنيه)	عام	٤٧٣٠٠٠٠٠٠	٢٧٩١٠٠٠٠٠	١٥٣٧٥٩١٠٨	١١٣٠١٤٥٥٦٤	٢٢,٥٤٠	٠,٠٠
		خاص	٦٣٤٨٨٤٧٠	٥١٩٧٠٠٠٠	٩٣١٣٥٥٦	١٤٤٧٦٥٨٠٨		
		أجنبي	٩٠١٠٥١٢٧	٥٦٤٠٠٠٠٠	٣٠٦٣١٠٢٨	١٧٤٦٤٠٥٤٧		

كود	اسم المتغير	القطاع	متوسط حسابي	انحراف معياري	أقل قيمة	أكبر قيمة	اختبار ف	Sing
X٣٥	حجم تمويل للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	عام	٤٥٨٣٣٨٧١	٣٢٩٣٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	١١٠١٣١٥١٢	١٢,٩٦٩	٠,٠٠
		خاص	٢٤٦٢٧٣١	٩٩٦٢٩٨	١١٣٠٢٢٣	٤١٠٢٢٦٢		
		أجنبي	١٨٧١٠٩٥٨	١٥٧٤٠٠٠٠	١٦٣٧٤٥٩	٤٦٢٠٧٣٢٦		
Y	المتغير التابع							
Y	القيمة الاقتصادية المضافة	عام	٤٨٢٥٢٠٩	٢٩٢٤٢١٣	٥١٣٥٩٤	٨٩٩٥٧٦٢	٤,٤٢٣	٠,٠٢٠
		خاص	٢٨٩٢٣٤٩	٢٦٤٥٩٥٢	٦١١٧٧٧	٨٨٧٠١٠١		
		أجنبي	١٩٥٣٧٣٦	١٣٧٦٣٦٩	٣٩٤٦٧٨	٤٦٣٩٠٠٩		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي **عدد المشاهدات N = ٣٦ مشاهدة**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث ملكيتها (عام – خاص – فروع أجنبية) بشأن البعد الأول للشمول المالي وهو بعد إتاحة الخدمات المصرفية والتي تتمثل في عدد الحسابات المصرفية، عدد بطاقات الائتمان، عدد بطاقات الخصم المباشر، عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا، عدد حسابات الهواتف الذكية المسجلة بكل قطاع بمستوى معنوية (٠/٠٠٠) ، وقد جاءت البنوك العامة في المرتبة الأولى يليها بنوك القطاع الخاص، وأخيرًا الفروع الأجنبية لكل مؤشرات بعد الإتاحة ما عدا بطاقات الخصم المباشر كانت الفروع الأجنبية في المرتبة الثانية والقطاع الخاص في المرتبة الثالثة.

وأيضًا وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث ملكيتها (عام – خاص – فروع أجنبية) بشأن البعد الثاني للشمول المالي وهو الوصول للخدمات المصرفية والمتمثل في عدد الفروع المصرفية لكل قطاع، وكذلك بشأن عدد نقاط البيع P.O.S بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) حيث جاءت بنوك القطاع العام في المرتبة الأولى يليها بنوك القطاع الخاص وأخيرًا بنوك الفروع الأجنبية، وكذلك وجود فروق معنوية بشأن عدد ماكينات الصراف الألى ATMS حيث جاءت بنوك القطاع العام في المرتبة الأولى يليها بنوك الفروع الأجنبية وأخيرًا بنوك القطاع الخاص، وفي الحالتين جاءت البنوك العامة في المرتبة الأولى ، يليها الفروع الأجنبية، وأخيرًا بنوك القطاع الخاص.

كما توجد فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث ملكيتها (عام – خاص – فروع أجنبية) فيما يخص البعد الثالث للشمول المالي والمتمثل في حجم القروض الممنوحة للأفراد لكل قطاع، وكذلك بشأن حجم المحفظة الائتمانية بالبنك، وكذلك حجم تمويل للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وجميعها بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وجاءت البنوك العامة في المرتبة الأولى، يليها الفروع الأجنبية، وأخيرًا بنوك القطاع الخاص، وفيما يخص حجم المدخرات من قبل الأفراد، حجم القروض العقارية للأفراد، وجاءت البنوك العامة في المرتبة الأولى، يليها بنوك القطاع الخاص، وأخيرًا الفروع الأجنبية.

ويلاحظ أن البنوك العامة تتفوق على بنوك القطاع الخاص وبنوك الفروع الأجنبية ويرجع ذلك إلى قوة البنوك العامة من حيث حجم الانتشار المصرفي لامتلاكها شبكة ضخمة من الفروع وماكينات صراف آلي وكذلك تفوقها في التحول نحو الابتكارات المالية الحديثة كحسابات الهاتف المحمول ونقاط البيع P.O.S كما لديها قاعدة عملاء ضخمة بما يمكنها من الوصول والانتشار المصرفي بشكل أفضل ويرجع الباحث ذلك إلى قوة المركز المالي لبنوك القطاع العام محل الدراسة وهما البنك الأهلي المصري وبنك مصر وهما أكبر بنكين في القطاع المصرفي من حيث حجم الأصول على التوالي.

وعلى مستوى المتغير التابع توجد فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث ملكيتها (عام – خاص – فروع أجنبية) بشأن القيمة الاقتصادية المضافة، حيث بلغت قيمة (ف = ٤,٤٢٣) بمستوى معنوية (٠,٠٢٠) وكلها قيمة اقتصادية مضافة موجبة حيث جاءت أيضًا بنوك القطاع العام في المرتبة

الأولى يليها بنوك القطاع الخاص وأخيرًا بنوك الفروع الأجنبية، وهذا يدل على صلابة القطاع المصرفي المصري في ظل الأزمات (صحية- مالية- سياسية)، وقدرته على توظيف موارده وكذلك مبالغ المودعين بشكل يتميز بالكفاءة.

ومن ثم يمكن قبول الفرض الأول والذي ينص على "توجد فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية محل الدراسة (عامة – خاصة – فروع أجنبية) بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي لتعزيز القيمة الاقتصادية المضافة".

٥/٧- نتائج اختبار الفرض الثاني للوقوف على مدى وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات قياس الشمول المالي (الوصول – الإتاحة- الاستخدام) والقيمة الاقتصادية المضافة كأحد مؤشرات قياس الاستدامة المالية للبنوك التجارية من خلال نتائج اختبار بيرسون للتعرف على قوة واتجاه العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والقيمة الاقتصادية المضافة

جدول رقم (٦)

يوضح علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والقيمة الاقتصادية المضافة

رمز المتغير	اسم المتغيـــــــــــر	معامل الارتباط	المعنوية	الاتجاه	الترتيب*
X١١	عدد الحسابات المصرفية	٠,٤١٢	٠,٠١٣	+	٨
X١٢	عدد بطاقات الائتمان	٠,٦٦١	٠,٠٠٠	+	١
X١٣	عدد بطاقات الخصم المباشر	٠,٥١٥	٠,٠٠١	+	٤
X١٤	عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا	٠,٤٨١	٠,٠٠٣	+	٥
X١٥	عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone	٠,٦٠٥	٠,٠٠٠	+	٢
X٢١	عدد الفروع والوحدات المصرفية	٠,٣٨٣	٠,٠٢١	+	١٠
X٢٢	عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs	٠,٥٤١	٠,٠٠١	+	٣
X٢٣	عدد نقاط البيع P.O. S	٠,٢٢٣	٠,١٩٠	+	١٢
X٣١	حجم القروض الممنوحة للأفراد	٠,٤٠٦	٠,٠١٤	+	٩
X٣٢	حجم المدخرات من قبل الأفراد	٠,١٩٢	٠,٢٦١	+	١٣
X٣٣	حجم القروض العقارية	٠,٤٥٩	٠,٠٠٥	+	٦
X٣٤	حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	٠,٤٢٥	٠,٠١٠	+	٧
X٣٥	حجم القروض الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	٠,٣٦٥	٠,٠٢٩	+	١١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

* مستوى المعنوية ٥٪.

يلاحظ من الجدول السابق أنه توجد علاقة ارتباط موجبة بين مؤشرات الشمول المالي والقيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية محل الدراسة حيث: توجد علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين عدد بطاقات الائتمان والقيمة الاقتصادية المضافة وبلغ معامل الارتباط (٠,٦٦١) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) ويعتبر أعلى قيمة ارتباط ومعنوية أيضًا، يليه عدد حسابات الهواتف الذكية Cash Phone، ثم عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs، عدد بطاقات الخصم المباشر، عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا، ويبين الجدول معنوية علاقة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي والقيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية مما يوضح مدى أهمية إصدار البطاقات بأنواعها وكذلك حسابات الهاتف المحمول وماكينات الصراف الآلي لتسهيل الإتاحة والوصول للخدمات المصرفية ويدعم التحول الرقمي بما يضيف قيمة للبنك.

بينما كانت أقل مؤشرات الشمول المالي ارتباطًا بالقيمة الاقتصادية المضافة للبنوك محل الدراسة حجم المدخرات من قبل الأفراد، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,١٩٢) وهو درجة ارتباط ضعيفة وغير معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (٠,٢٦١)، وتمثل الودائع والمدخرات من قبل الأفراد النسبة الأكبر من حجم الودائع لدى البنوك ويُرجِع الباحث درجة الارتباط الضعيفة وغير المعنوية إلى أن المدخرات والودائع وتراكمها لدى البنوك دون وجود مجال استثمار كفء لها يزيد من التكلفة المرجحة للأموال بما يقلل من القيمة الاقتصادية

المضافة مما يضطر البنك لمنح قروض قد تكون غير جيدة ومعدل مخاطرها أعلى من أجل عدم تراكم الودائع وسداد عوائد عليها دون جدوى منها.

ومن ثم يمكن قبول الفرض الثاني والذي ينص على "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات قياس الشمول المالي (الوصول – الإتاحة- الاستخدام) والقيمة الاقتصادية المضافة كأحد مؤشرات قياس الاستدامة المالية للبنوك التجارية.

٦/٧- نتائج اختبار الفرض الثالث حول مدى وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين تفعيل أنشطة الشمول المالى على القيمة الاقتصادية المضافة:

اعتمد الباحث على أسلوبي الانحدار المتعدد والمرحلي وذلك لاختبار مدى صحة فرض البحث وفيما يأتي عرض لأهم النتائج:

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد بشأن تأثير تفعيل أنشطة الشمول المالى (X) على القيمة الاقتصادية المضافة (Y)

كود المتغير	اسم المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	المعنوية*
X11	عدد الحسابات المصرفية	٠,١٤٦	١,٢٦٢	٠,٩٠٨
X12	عدد بطاقات الائتمان	١٣,٤٧٤	٤,٩٣٦	٠,٠١٢
X13	عدد بطاقات الخصم المباشر	١,٥٧٤-	٢,٩٥٧	٠,٥٩٩
X14	عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا	٢,٩٨١	٢,٧٧١	٠,٢٩٣
X15	عدد حسابات الهواتف الذكيةCash Phone	٢,٦١٣	٢,٦٥٠	٠,٣٣٤
X21	عدد الفروع والوحدات المصرفية	٨٩٣٦-	١٣٧٠١	٠,٥٢١
X22	عدد ماكينات الصراف الآليATMs	٣٢٧٥-	٣٠٦٠	٠,٢٩٦
X23	عدد نقاط البيعP.O.S	٥,٩٤٢	١٦,٢٠٧	٠,٧١٧
X31	حجم القروض الممنوحة للأفراد	٠,١٣٢-	٠,٠٧٤	٠,٠٩٠
X32	حجم المدخرات من قبل الأفراد	٠,١٧١-	٠,٣٥٤	٠,٦٣٣
X33	حجم القروض العقارية	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٠,٤١٠
X34	حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	٠,٠٢١-	٠,٠٢١	٠,٣٣٦
X35	حجم القروض الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	٠,١١٣	٠,٠٦٠	٠,٠٧٢
الثابت		= ٣٦١٢٠٧٩		
معامل الارتباط المتعدد (R)		= ٨٣,٦٪**		
معامل التحديد (R^2)		= ٦٩,٩٪		
معامل التحديد المعدل (R^2 adj)		= ٥٢,١٪		
قيمة ف للنموذج		= ٣,٩٣٣**	المعنوية ٠,٠٠٢	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

* مستوى المعنوية ٥٪

- ✓ اشتمل نموذج الانحدار المتعدد على القيمة الاقتصادية المضافة كمتغير تابع، وعلى مؤشرات قياس الشمول المالي كمتغيرات مستقلة.
- ✓ بالنسبة لنوع وقوة العلاقة في النموذج، بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي المتعدد Multiple (Regression Analysis) والذي يوضح طبيعة العلاقة بين القيم التي يتنبأ بها نموذج الانحدار وبين القيم الفعلية للمتغير التابع نتيجة تأثره بالمتغيرات المستقلة (٠,٨٣٦)، وأن هذه العلاقة تمثل ٨٣,٦٪ (وفقًا لمعامل الارتباط المتعدد في النموذج R) وأن هذه العلاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية.

✓ بلغ معامل التحديد أو (التفسير) - R^2 - (Coefficient Of Determination) (٠,٦٩٩) وهو ما يشير إلى أنه يمكن تفسير (٦٩,٩٪) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع على أنه يرجع إلى المتغير المستقل ذات التأثير المعنوي في نموذج الانحدار، كما تبلغ قيم معامل التحديد المعدلة (Adj R^2) (Adjusted Determination Coefficient) (٠,٥٢١) والذي يراعي التحيز الممكن حدوثه مع – R^2 – وذلك مع ارتفاع عدد المتغيرات المستقلة (أو التفسيرية) في النموذج ومع انخفاض حجم العينة، وهو ما يعني أن (٥٢,١٪) من التباين في المتغير التابع يرجع إلى المتغيرات المستقلة، كما تشير النتائج لمعنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (٥%) لجميع المتغيرات.

وللوقوف على أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرًا على المتغير التابع يتم إجراء تحليل الانحدار المرحلي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الانحدار المرحلي بشأن أثر التوسع فى أنشطة الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة

رمز المتغير	المتغيرات التنبؤية*	معاملات الانحدار Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	المعنوية Sig.**
ثابت النموذج		٦٤٧٥١٨	٥١٩٦٤٤	٠,٢٢١
X١٢	عدد بطاقات الائتمان	٧,٩٦٠	١,٥٨٤	٠,٠٠٠
X٣٤	حجم المحفظة الائتمانية بالبنك	٠,٠٠٧-	٠,٠٠٣	٠,٠١٢
الثابت		= ٦٤٧٥١٨		
معامل الارتباط المتعدد I		= ٧٣,٢٪**		
معامل التحديد R^2		= ٥٣,٦٪		
معامل التحديد المعدل R^2 adj		=٥٠,٨٪		
قيمة ف للنموذج		= ١٩,٠٣٣**	المعنوية ٠,٠٠٠	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

* المتغيرات التنبؤية رُتبت حسب أهميتها النسبية، ** مستوى المعنوية ٥٪.

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه يمكن التنبؤ بالتغير في القيمة الاقتصادية المضافة من خلال مؤشري عدد بطاقات الائتمان (X12)، حجم المحفظة الائتمانية بالبنك (X34) وأن الأخير يرتبط طرديًا بالقيمة الاقتصادية المضافة إذ بلغ معامل الانحدار نحو (٠,٧٣٢) وبالتالي فإن التوسع في أنشطة الشمول المالي بمقدار وحدة واحدة يُساهم في تحسين أداء البنوك بشكلٍ عام مما ينعكس على القيمة الاقتصادية المضافة بمقدار (٧٣٠٢) تقريبًا.

جدول رقم (٩)

نتائج القوة التفسيرية ودرجة المعنوية لانحدار القيمة الاقتصادية المضافة على الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adj. R^2	قيمة (F) المحسوبة	المعنوية Sig.*
١	٠,٧٣٢	٠,٥٣٦	٠,٥٠٨	١٩,٠٣٣	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

* مستوى المعنوية ٥٪.

كشفت نتائج الجدول السابق عن مجموعة من الملاحظات أهمها وجود علاقة معنوية وإيجابية بين الشمول المالي وبالأخص مؤشر عدد بطاقات الائتمان (X12) ومؤشر حجم المحفظة الائتمانية بالبنك (X34) من ناحية وبين القيمة الاقتصادية المضافة (Y) من ناحية أخرى حيث بلغ معامل الارتباط نحو

(٧٣,٢٪)، وأن لهذه المتغيرات قوة تنبؤية بالتغير في القيمة الاقتصادية المضافة بهذه البنوك بلغت نحو ٥٣,٦٪ وأما باقي النسبة فترجع إلى الخطأ العشوائي Std. Error في النموذج نتيجة عدم إدراج مؤشرات مستقلة أخرى، وأن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت نحو (١٩,٠٣٣) بمستوى معنوية أقل من ٥٪ مما يُشير إلى ارتفاع معنوية نموذج الانحدار وصلاحيته في تحقيق هدف البحث، وبناءً عليه يمكن صياغة معادلة الانحدار للتنبؤ بالقيمة الاقتصادية المضافة ومن ثم استدامة البنوك التجارية المصرية كما يأتي:

$$Y1 = 647518 + 7.960\ (\text{No. Credit Card}_{it}) - 0.007\ (\text{Total Credits}_{it}) + e$$

وفي ضوء النتائج السابقة، يمكن قبول الفرض الثالث والذي ينص على" يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشرات قياس الشمول المالي (الوصول – الإتاحة- الاستخدام) والقيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية"

سابعًا: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

استهدف البحث دراسة أثر الشمول المالي كأحد آليات التحول الرقمي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية من خلال نموذج مقترح يجسد أهم مؤشرات الشمول المالي، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١ – وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك التجارية المصرية محل الدراسة من حيث الملكية (عامة – خاصة – فروع أجنبية) بشأن تفعيل متطلبات الشمول المالي بأبعاده (الإتاحة- الوصول- الاستخدام) لتعزيز القيمة الاقتصادية المضافة، وقد جاءت البنوك العامة في المرتبة الأولى يليها بنوك القطاع الخاص وأخيرًا الفروع الأجنبية لكل من بعد الإتاحة ما عدا بطاقات الخصم المباشر كانت الفروع الأجنبية في المرتبة الثانية والقطاع الخاص في المرتبة الثالثة. وعلى مستوى بعد الوصول جاءت بنوك القطاع العام في المرتبة الأولى يليها بنوك الفروع الأجنبية وأخيرًا بنوك القطاع الخاص.
وعلى مستوى بعد الاستخدام جاءت البنوك العامة في المرتبة الأولى، يليها الفروع الأجنبية، وأخيرًا بنوك القطاع الخاص.
وعلى مستوى المتغير التابع توجد فروق معنوية بين البنوك التجارية محل الدراسة من حيث ملكيتها (عام – خاص – فروع أجنبية) بشأن القيمة الاقتصادية المضافة وكلها قيمة اقتصادية مضافة موجبة حيث جاءت أيضًا بنوك القطاع العام في المرتبة الأولى يليها بنوك القطاع الخاص وأخيرًا بنوك الفروع الأجنبية، وهذا يدل على صلابة القطاع المصرفي المصري في ظل الأزمات (صحية- مالية- سياسية)، ويدل أيضًا على قدرة الجهاز المصرفي المصري على توظيف مواردها وكذلك مبالغ المودعين بشكل يتميز بالكفاءة.

٢ – توجد علاقة ارتباط موجبة بين مؤشرات قياس الشمول المالي (الوصول – الإتاحة- الاستخدام) والقيمة الاقتصادية المضافة كأحد مؤشرات قياس الاستدامة المالية للبنوك التجارية.

٣ – يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مؤشرات قياس الشمول المالي (الوصول – الإتاحة- الاستخدام) والقيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية.

وفي ضوء ما تم عرضه والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

- ✓ على الجهات الرقابية والتنظيمية والبنك المركزي والبنوك المصرية ممثلة في اتحاد بنوك مصر للعمل على التنسيق فيما بينها للوصول إلى نموذج للقياس والإفصاح عن الشمول المالي متفق عليه يكون مرشدًا للبنوك في القياس والإفصاح عن الشمول المالي، بما يسهل على البنوك ومتخذي القرار والأطراف ذات المصالح في الحصول على البيانات من خلال إفصاح البنوك عنها في قوائمها المالية أو التقارير السنوية.
- ✓ على البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة ومصروفات تقديم بعض الخدمات، وإعطاء الحرية للبنوك في تحديدها ويكون تدخل البنك المركزي في تحديد معدلات الفائدة في نطاق تحديد حد أدنى وحد أقصى لأسعار الفائدة بحيث يعطي البنوك بعض الحرية لزيادة المنافسة بين البنوك في تقديم خدمات مبتكرة ويكون لها الحرية في تحديد أسعار الفائدة عليها.
- ✓ ضرورة قيام البنوك بالإفصاح عن المؤشرات غير المالية بالإضافة للمؤشرات المالية والتي من الممكن أن تضيف لها قيمة بالإضافة إلى الإفصاح عن القيمة المضافة نتيجة الأنشطة المختلفة للبنك.
- ✓ بالنسبة للجهات العلمية تطوير المقررات الدراسة بمقررات بما يساعد على زيادة الثقافة والتوعية المالية والمصرفية بالتقنيات الحديثة في التعاملات المالية اللاتلامسية، بما يساعد على الانتشار والتغطية المصرفية وخاصة المناطق المحرومة.
- ✓ العمل على تطوير الإفصاح لدى البنوك عن كافة الخدمات التي تقدم للعملاء شاملة كافة مصاريف تلك الخدمات بشكل محدد ومعلن من قبل البنوك وتشجيعها من قبل الجهات الرقابية، فهذا من شأنه زيادة درجة المنافسة بما يعمل على تقديم خدمات متنوعة وبتكاليف معقولة تناسب احتياجات الفئات المختلفة.

- ✓ العمل على تطوير المعايير المهنية والمحاسبية على أن يخصص مجموعة من المعايير والإرشادات من قبل الجهات التنظيمية والرقابية تخص الجهاز المصرفي تحت مسمى (المعايير المهنية والمحاسبية للجهاز المصرفي) تتوافق مع طبيعة العمليات التي يقوم بها والخدمات التي يقدمها في ضوء التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية.

الدراسات المستقبلية:

١. أثر التوسع في أنشطة الشمول المالي على مخاطر التركز في البنوك التجارية في ضوء مقررات لجنة بازل.
٢. أثر مخاطر الأمن السيبراني على أنشطة التحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالي.
٣. أثر الشمول المالي في الحد من الآثار السلبية وقت الأزمات (مالية- سياسية- صحية).
٤. دور الشمول المالي الرقمي في زيادة كفاءة التكلفة التشغيلية في البنوك التجارية المصرية.
٥. نموذج مقترح لقياس أثر الشمول المالي على الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 ومقررات لجنة بازل.
٦. نموذج مقترح لأثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الشمول المالي على الجدارة الائتمانية للبنوك التجارية.
٧. أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات الشمول المالي على التصنيف الائتماني للبنوك التجارية المصرية.

مراجع البحث

١. المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد زيدان، الصعيدي، شريف سعد، (٢٠١٩)"دور الشمول المالى فى تنشيط سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة فى البورصة المصرية"، **المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة- جامعة طنطا بعنوان التنمية المستدامة والشمول المالى- الرؤى والآثار والتداعيات**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ٣٠٦-٣٥٩.
- ---------- ، (٢٠١٨)، "أثر مقررات بازل ٣ على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالى"، **المؤتمر العلمي الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ٥٥٥-٦٠١.
- اتحاد المصارف العربية، "واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه"، **إدارة الدراسات والبحوث**، ٢٠١٧.
- أحمد، خالد محمد عثمان، (٢٠٢٠)، "نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية- دراسة تطبيقية مقارنة"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثالث، ص ١- ٣٧.
- البغدادي، رجب محمد عمران، (٢٠١٣)، "القيمة الاقتصادية المضافة كمدخل مقترح لقياس رأس المال الفكري ودوره في تعظيم قيمة المنشأة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة بالسويس، جامعة قناة السويس
- البنك المركزي المصري، (٢٠٢٠) "قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي"، القانون رقم ١٩٤، الجريدة الرسمية، العدد ٣٧ مكرر (و)، السنة الثالثة والستون.
- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم، (٢٠٢٠)،"أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبى وتعزيز ثقة المستثمرين- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ٢، ص٨٧٣-٩٤١.
- السواح، نادر شعبان إبراهيم، (٢٠٢٠)، " أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على بطاقة الأداء المتوازن لتعزيز الريادة والنمو في البنوك المصرية- دراسة ميدانية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٤٠، الجز الأول، ص ٤٧٠-٥٠٠.
- باغه، محمد محمد أحمد، (٢٠٢١)، "دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالى على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية فى جمهورية مصر العربية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٥١، العدد ٤، ص ٤٣١-٥٣٢.
- ----------، (٢٠١٨) " مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالى"، **جمعية إدارة الأعمال العربية**، العدد ١٦، ص ١٢-١٦.
- بخيت، محمد بهاء الدين محمد، عز الدين، أسر حسن يوسف، (٢٠١٨). "أثر المحتوى المعلوماتي للسيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية خلال الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٦، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثاني ص ١٥٥ – ١٩١.
- بن رجب، جلال الدين، (٢٠١٨)"احتساب مؤشر مركب للشمول المالى وتقدير العلاقة بين الشمول المالى والناتج المحلي الإجمالي فى الدول العربية "، صندوق النقد العربي، ص١-٢٠.
- حسن، سيدة أحمد أحمد، (٢٠١٩)، "قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة بالبورصة قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجلد ٤٩، العدد الثانى، ص ١١١-١٦٤.

- شحاته، محمد موسى على، (٢٠١٩)، "نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي- مع دراسة تطبيقية"، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.
- شعبان، محمد رمضان محمد، (٢٠١٩)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر مسئولية الشركات المصري"، **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ٣٧- ٨٠.
- صندوق النقد العربي، (٢٠١٥)، "العلاقة المتداخلة بين الشمول المالى والاستقرار المالى"، **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، ص١-٤٠.
- عثمان، ياسمين مجدي رجب، صالح، محمد أحمد محمد، (٢٠١٨)"تأثير تطبيق الشمول المالى على الاستقرار المالى للقطاع المصرفي"، **المؤتمر العلمي الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، صـ ١٤٠- ١٦٦.
- عقل، يونس حسن، زهري، علاء فتحي، (٢٠٢٠)، "تطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية: دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد ٣٤، العدد الرابع، ص ٢٠١- ٢٦٢.
- محمد، رويدا عبد السميع طلبه، (٢٠١٨)، "**إطار محاسبي مقترح لاستخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتدعيم القدرة التنافسية للبنوك التجارية في ضوء بطاقة الأداء المتوازن (دراسة تطبيقية)**"، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- مزعاش، هيبة، قايدي، خميسي، (٢٠٢١). "قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الخليجية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩، **مجلة الميادين الاقتصادية**، المجلد الرابع، العدد الأول، ص ٢٠٧- ٢٢٥.
- معهد التخطيط القومي، لقاء الخبراء الموسم العلمي ٢٠١٧/٢٠١٨، وقائع الحلقة السادسة، الشمول المالى والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ٢٠١٨، http://www.arabdream.net/Main/NewsDetails.aspx?PID=4121

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Ahmadyan, A., Khansari, R, (2018), " Application of Economic Value Added in the Banking Sector of Iran", **Journal of Money and Economy**, Vol. 13, No. 3, pp. 291-318.
- Akter, A., & Mahmud, K. (2014) "Liquidity-Profitability Relationship in Bangladesh Banking Industry", **International Journal of Empirical Finance,** Vol. 2, No.4, pp.143-151.
- Akter, R., & Roy, J, K., (2017), "The Impacts of Non-Performing Loan on Profitability: An Empirical Study on Banking Sector of Dhaka Stock Exchange", **International Journal of Economics and Finance** Vol. 9, No. 3, PP 126-132.
- Alm El-Din, M., Ameen, A. (2021), "Covid-19 Moderates the Relationship between Financial Inclusion Disclosure and Banking Industry Performance: Theoretical Framework", **The Scientific Journal of Trade and Finance**, Tanta University, Volume 41, Issue 2, Page 1-16.
- Allen, F, Kunt. A, Klapper. L, Peria. M, (2016). "The foundations of financial inclusion: understanding ownership and use of formal accounts". ***Journal of Finance***, No 27, pp 1-30.

- Attia, H & Benson, C, (2018), "Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region", ***Working Paper, Arab Monetary Fund***, pp 1-82.
- Aspal, P. K., Dhawan, S., & Nazneen, A., (2019), Significance of Bank Specific and Macroeconomic Determinants on Performance of Indian Private Sector Banks, **International Journal of Economics and Financial**, Issues. Vol. 9, No. (2), pp. 168-174.
- BCBS: (2016)," Guidance on the application of the Core principles for effective banking supervision to the regulation and supervision of institutions relevant to financial inclusion, Consultative Document, 31 March.
- Barbullushi, E., (2015), " "Implications and Application of Economic Value Added in Banking Sector in ALBANIA", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. III, Issue 2, p 01-15.
- Boateng, K., (2019), Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the 'Camels' Rating Model Approach, International Journal of Business and Management Invention (IJBMI). Vol. 8, Issue 2, PP. 41-48.
- Bose. S, Bhattachatyya. A, Islam. S, (2016)." Dynamics of Firm-Level Financial Inclusion: Empirical Evidence from an Emerging Economy", ***Journal of Banking and Finance Law and Practice,*** Vol. 9, No. 1. pp 47-68.
- Bose. S, Saha. A, Habib. Z, Islam. (2017)." Non-Financial Disclosure and Market-Based Firm Performance: The Initiation of Financial Inclusion ", ***Journal of Contemporary Accounting & Economics***, Vol.13, Issue.1. pp263-281.
- Bose. S, Habib. Z, Rashid.A, Islam. S, (2018)." What drives green banking disclosure? An institutional and corporate governance perspective", ***Asia Pacific Journal of Management,*** Vol. 35, Issue.2. pp 501–527.
- Cámara, N, Tuesta. D, (2017)," Measuring financial inclusion: a multidimensional index" ***Working Paper***, Madrid, available at: www.bis.org.
- Emmanuel, J, F., (2015). Financial sustainability for non-profit organizations. New York: Springer publishing company..
- Global alliance for banking on values, strong, straight forward, and sustainable banking, (2012), financial capital and impact metrics of values-based banking, www.gabv.org.
- Ikram, I. & Lohdi, S.,(2015**),** "Impact of Financial Inclusion on Banks Profitability: An Empirical Study of Banking Sector of Karachi, Pakistan", ***International Journal of Management Sciences and Business Research***, Vol 4, Issue 10. pp88-98.
- International Federation of Accounting, (2006), "why Sustainability Count for Professional Accounting in Business", IFAC, Available at: http://www.ifac.org.
- Kumar, N. (2013), "Financial Inclusion and its Determinants: Evidence from India", **Journal of economic Policy**, Vol .5, issue 1, pp 4-19.
- Knevels.N, (2014), "**The impact of Basel III on banks' value**", Master Thesis Finance, Tilburg School of Economics and Management, Tilburg University.

- Le, T, Chuc. A, Hesary. F. (2019), "Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia**",** ***Borsa Istanbul Review***, Available online at www.sciencedirect.com.
- Maity. S & Sahu, T. N., (2022), "Bank branch outreach and access to banking services toward financial inclusion: experimental evidence", **Rajagiri Management Journal.,** Vol. 17 No. 2, 2023 pp. 170-182.
- Musau. S, Muathe. S, Mwangi. L, (2018), "Financial Inclusion, Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya", ***International Journal of Financial Research,*** Vol. 9, No. 1.pp 203-218.
- OECD (2018). "**Financial inclusion and consumer empowerment in Southeast Asia**", PP 1-52. www.oecd.org.
- Blom, P., Eguiguren, M., (2018), "Global alliance for banking on values", Global Alliance for Banking on Values, Pp. 36. Available at: www.gabv.org
- Sustainability, 'Club of Economics in Miskolc", Vol. 8, NO. 2, pp23-30.
- Siyanbola, T. T., & Adebayo, K. K. (2021). Credit Risk Management and Financial Sustainability of Listed Deposit Money Banks in Nigeria", **Quest Journals Journal of Research in Business and Management**, Volume 9, Issue 6, pp: 64-77.
- United Nations, (2016), "Digital financial inclusion. International telecommunication union (ITU), ***issue brief series***, inter-agency task force on financing for development, July. United Nations, Available at: http://www.un.org/esa/ffd/wpcontent/uploads/Digital-Financial
- Rahmawati, M., Ab Rashid, H., Bin Annuar, A., Alawiyah, S., (2020), "Financial Inclusion Disclosure in Islamic Microfinance: The Case of Baitul Mal Wa Tamwil", Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance, Volume 2., pp 242-222.
- Telukdarie, A Mungar, A., (2023)., "The Impact of Digital Financial Technology on Accelerating Financial Inclusion in Developing Economies"., **4th International Conference on Industry 4.0 and Smart Manufacturing**, *University of Johannesburg, Johannesburg, South Africa*, **Procedia Computer Science** Vol, 217 PP. 670–678,
- The Financial Stability Board (FSB),2020, The Implementation and Effects of Financial Regulatory Reforms, Annual Report.
- Saleh, I. Alghusain, N.(2018)," Disclosure of Financial Statements and Its Effect on Investor's Decision Making in Jordanian"**,** ***International Journal of Economics and Finance***; Vol. 10, No. 2. PP 20-27.
- Sharma, A., Kukreja, S, (2013), "An Analytical Study: Relevance of Financial Inclusion for Developing Nations**"., International Journal of Engineering and Science**, Vol.2, Issue 6, Pp 15-20
- Shihadeh, F. H, Hannon, A, Guan. J, Haq. I, Wang. X,) 2018), "Does Financial Inclusion Improve the Banks' Performance? Evidence from Jordan", ***Global Tensions in Financial Markets Research in Finance,*** Volume 34, 117–138.

- Sustainability Accounting Standards Board (2014), "Sustainability Accounting Standard no 101 Commercial Banks (FN-CB)". Available at www.SASB.ORG
- Sustainability Accounting Standards Board (2017), "SASB Conceptual Framework", Available at www.SASB.ORG
- World Bank. (2017), "The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution ".
- World Bank (2015), **Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion**. Washington, DC. http://data.worldbank.org/datacatalog/financial_inclusion
- World Bank (2016), Global Financial Development Report 2015: Financial InclusionWashington,DC http://data.worldbank.org/datacatalog/financial_inclusion.
- World Bank (2017), Global Financial Development Report 2016: Financial Inclusion. Washington, DC http://data.worldbank.org/datacatalog/financial_inclusion.